

الفعل المضارع في شواهد سيبويه القرآنية بين النحاة والقراء

تهاني بنت محمد سليم الصفدي

الأستاذ المساعد في قسم العلوم العامة - كلية البنات

جامعة الامير سلطان الأهلية

ملخص البحث

تهتم هذه الدراسة : بالوقوف على شواهد سيبويه القرآنية في أبواب نصب الفعل المضارع وجزمه، فالقرآن الكريم ذروة الذرا في الكلام العربي، وهو أصحّ كلام وأبلغه، وهو سيّد الحجج وأصحها وأقواها في مجال الاستشهاد على قواعد النحو ومسائله، وقد جاء العمل فيها على النحو الآتي:

أولاً: عرض الشواهد القرآنية في الفعل المضارع مرتبة وفق ورودها في أبواب الكتاب، وبيان موضع الاستشهاد ، ووجهه عند سيبويه . ثانياً: ذكر القراءات الواردة في كل آية ، وقراءتها، و أقوال النحاة وآرائهم . ومن نتائج هذه الدراسة: اعتبار سيبويه القرآن الكريم الأساس الأول في مجال الاستشهاد النحوي في أبوابه التي تحدث عنها، إذ كانت مصدراً مهماً في وضع قواعد النحو، وتدوين المقاييس والأصول.

الكلمات المفتاحية: الفعل المضارع، الشواهد القرآنية، سيبويه.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على الهادي الأمين المبعوث
رحمة للعالمين.

أما بعد:

فإن القرآن الكريم أصحّ كلام وأبلغه، وهو في ذروة الذرا في الكلام
العربي^(١)، والأئمة جميعاً متفقون على الاحتجاج به؛ وقد أفاد النحاة
واللغويون من آياته اليّنات في كثير مما استنبطوه من قواعد نحوية، فحفل
كتاب سيبويه بالشواهد القرآنية الكثيرة، حتى بلغت قرابة سبعين وثلاثمائة
آية^(٢)، وبلغت شواهد الخليل في العين من القرآن الكريم أربعمئة وتسعين
آية، وفيها شواهد من القراءات القرآنية^(٣).

ونهج النحاة البصريون نهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم،
واستنباط ما فات الأسلاف من قواعد، أو تصحيح ما سبقوا إليه من
أصول. قال الراغب الأصبهاني: "ألفاظ القرآن هي لبّ كلام العرب،
وزبدته وواسطته، وكرائمه، وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء في أحكامهم
وحكمهم، وإليها مفرع حدّاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم"^(٤).
فالقرآن الكريم حجّة في العربية بقراءاته المتواترة، وغير المتواترة، كما

(١) ينظر: حجّة القراءات لابن زنجلة ص ١٢، والنشر لابن الجزري ٩/١، والشاهد وأصول
النحو د. خديجة الحديثي ص ٤٤.

(٢) ينظر: مراحل تطور الدرس النحوي ص ١٧٥

(٣) ينظر: منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين - د. أحمد نصيف الجنابي
(المعجمية العربية) الجمع العلمي العراقي ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م بغداد ص ١٦١-١٩٩

(٤) مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصبهاني ص ٣

هو حجّة في الشريعة، والقراءة الشاذّة التي فقدت شرط التواتر لا تقلّ شأنًا عن أوثق ما نقل إلينا من ألفاظ اللغة وأساليبها، وقد أجمع العلماء على أن نقل اللغة يكتفي فيه برواية الآحاد^(١).

قال السيوطي: «أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذّاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذّة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه»^(٢)، وقد برز كتاب سيبويه علماً شامخاً يهدي المحتجين، فهو الأصل في باب الاحتجاج، وهو العمدة لمن سلك هذا المنهج من المحتجين قراء كانوا أو نحويين.

فلقد عدّه العلماء أهم مصدر لدراسة النحو العربي في شبابه الزاهر، إذ تضافرت على دراسة مادته النحوية أجيال متعاقبة من العلماء والدارسين.

أما شواهد الكتاب القرآنية فتعدّ مصدراً مهماً لسيبويه حينما وضع القواعد، ودوّن المقاييس والأصول.

وقد كان سيبويه من أكثر النحاة تمسكاً بالشاهد القرآني، وأعظمهم إجلالاً له، يضعه في المرتبة الأولى؛ لأنه أبلغ كلام نزل، وأوثق نص وصل، لأنه يمثل العربية الأصيلة، والأساليب الرفيعة^(٣).

ومما يؤكد اعتبار سيبويه القرآن الكريم الأساس الأول في مجال

(١) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن العظيم د. عبد الخالق عزيمة ٢٠/١

(٢) الاقتراح ص ٤٨

(٣) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي. ص ١١

الاستشهاد النحوي أنه كان يضع في كتابه عنوان الباب الذي يتحدث عنه، ثم يمثل له بأمثلة يقيسها على القرآن الكريم، ويذكر بعدها الآيات الواردة في الموضوع، ثم ما ورد عن فصحاء العرب من عبارات سمعها، أو رواها عمّن سمعها أو رواها عن شيوخه، وعمّن يثق به من الرواة، ثم بالشواهد الشعرية^(١)

وليس من شأنى هنا أن أعرض لمنهج سيبويه في الاستشهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المتعددة، ولا من شأنى أن أصف جهوده العظيمة في التقنين النحوي على ضوء القرآن؛ فالمقام لا يتسع لهذا كله، وقد استقصاه غيري أتم استقصاء^(٢).

لكني هنا سأقف على شواهد سيبويه القرآنية في أبواب نصب وجزم الفعل المضارع مبينة موطن الشاهد عند سيبويه، وأوجه القراءات الواردة فيه، ومن تابع أو خالف سيبويه من النحاة.

وقد جاء العمل على النحو التالي:

- عرض الشواهد القرآنية في الفعل المضارع مرتبة وفق ورودها في أبواب الكتاب؛ لتبرز الشواهد القرآنية في كل باب على حدة.
- بيان موضع الاستشهاد ووجهه عند سيبويه، واختلاف النحويين في الضوابط المستنبطة منه.
- ذكر القراءات الواردة في كل آية، وقراءتها، والتوجيه الإعرابي لها.
- ذكر أقوال النحاة وآرائهم، وخلافات النحويين بعد سيبويه في الاستشهاد بتلك الآيات، إن كان ثمة خلاف.

(١) ينظر: دراسات في كتاب سيبويه د. خديجة الحديثي. ص ١١

(٢) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن العظيم د. عبد الخالق عزيمة

هذا هو موضوع البحث، أما أهميته فإن من المجمع عليه أهمية الاستشهاد في علوم العربية، وعلى رأسها علم النحو والتصريف، فالشواهد في علم النحو هي النحو.

وقد اعتمدت في كتابة هذا البحث على المنهج الاستقرائي في إيراد شواهد الفعل المضارع القرآنية من كتاب سيوييه، ثم اعتمدت على المنهج التحليلي الاستنباطي في دراسة الشاهد عند سيوييه، ودراسة أقوال النحاة وتوجيهها، واستنتاج الراجح منها.

كما التزمت المنهج التاريخي في عرض آراء النحاة مراعية تسلسلها التاريخي وإفادة اللاحق من السابق، وتصويب بعضها بعضاً والردّ عليها. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

قال سيبويه رحمه الله تعالى:

باب ما يكون العمل فيه من اثنين:

"وذلك قولك: سرت حتى يدخلها زيد، إذا كان دخول زيد لم يؤديه سيرك ولم يكن سببه، فيصير هذا كقولك: سرت حتى تطلع الشمس؛ لأن سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤديه، ولكنك لو قلت: سرت حتى يدخلها ثقلي، وسرت حتى يدخلها بدني لرفعت؛ لأنك جعلت دخول ثقلك يؤديه سيرك، وبدنك لم يكن دخوله إلا بسيرك"^(١)

الشاهد الأول:

قال سيبويه^(٢): «وَبَلَّغْنَا أَنْ مُجَاهِدًا قَرَأَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ

الرَّسُولُ﴾^(٣) وهي قراءة أهل الحجاز».

قرأ الجمهور^(٤) حتى والفعل بعدها منصوب، وقرأ نافع بالرفع، وهو من يعنيه سيبويه بقوله: أهل الحجاز، وكذا قرأ مجاهد.

وقد ذكر الفراء أن الكسائي قرأ بالرفع دهرًا ثم رجع إلى

النصب^(٥).

(١) الكتاب (٢٥/٣)

(٢) المصدر السابق (٢٥/٣)

(٣) الآية: ٢١٤ من سورة البقرة ونصها: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ

الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَتَى

نَصَرَ اللَّهُ الْآلَاءَ إِنَّ نَصَرَ اللَّهُ قَرِيبًا﴾.

(٤) ينظر: التيسير ص ٨٠، والنشر (٢٨٩/١)، والسبعة لابن مجاهد ص ١٨١، والكشف

(٢٨٩/١)، والحجة لابن خالويه ص ٩٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٣٣/١

أورد سيبويه قراءة الرفع [وَزَلُّوْا حَتَّى يَقُولُ] واستشهد بها على رفع الفعل المضارع (يقول) الواقع بعد حتى، وذلك لأنه فعل قد ذهب وانقضى وإنما يخبر عن الحال التي كان عليها الرسول فيما مضى، ولا سبيل للنصب في هذا المعنى، ولو نصب لانقلب المعنى، وصرت تخبر عن فعلين قد مضيا، وصرت تحكي الحال التي كانوا عليها. ومذهب سيبويه في (حتى) أن النصب فيما بعدها من جهتين^(١)، والرفع من جهتين:

فالوجه الأول في النصب: تقول: سرت حتى أدخلها، على أن السير والدخول جميعاً قد مضيا، أي سرت إلى أن أدخلها، وهذا غاية، وعليه قراءة من قرأ النصب.

والوجه الآخر في النصب في غير الآية: سرت حتى أدخلها أي: كي أدخلها.

والوجهان في الرفع: صرت حتى أدخلها، أي: سرت فأدخلها، وقد مضيا جميعاً أي كنت سرتُ فدخلت، ولا تعمل حتى ها هنا بإضمار أن لأن بعدها جملة كما قال الفرزدق:

فَيَا عَجَبًا حَتَّى كَلَيْبٌ تَسُبُّنِي * * كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلٌ أَوْ مُجَاشِعٌ^(٢)

فعلى هذه القراءة بالرفع، وهي أبين وأصح معنى: (وزلزلوا حتى الرسول يقول) أي: حتى هذه حاله؛ لأن القول إنما كان عن الزلزلة غير منقطع منها، والنصب على الغاية ليس في هذا المعنى.

والوجه الآخر في الرفع في غير الآية: «سرتُ حتى أدخلها على أن

(١) الكتاب (٢٥/٣)، وانظر: إعراب القرآن للنحاس (٣٠٥/١).

(٢) الشاهد للفرزدق في ديوانه (٤١٩/١)، والخزانة (١٤١/٤)، والمقتضب (٤١/٢).

يكون السير قد مضى والدخول الآن»^(١).

وقد تناول النحاة^(٢) شروط نصب الفعل المضارع ورفع بعد حتّى،

فمن شروط النصب:

ألا ينصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلاً، ثم إن كان استقباله حقيقياً بأن كان بالنسبة إلى زمن التكلم فالنصب واجب، نحو: لأسيرن حتى أدخل المدينة، وإن كان غير حقيقي بأن كان بالنسبة لما قبلها خاصة فالنصب جائز لا واجب. نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ فإن قولهم إنما هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال لا بالنظر إلى زمن قص ذلك علينا، فالرفع وبه قرأ نافع على تأويله بالحال، والنصب وبه قرأ غيره على تأويله بالمستقبل فالأول يقدر اتصاف المخبر عنه وهو الرسول والذين آمنوا معه بالدخول في القول، فهو حال بالنسبة إلى تلك الحال، والثاني يقدر اتصافه بالعزم عليه فهو مستقبل بالنسبة إلى تلك الحال^(٣).

والشروط التي يرفع عندها الفعل بعد (حتى) هي^(٤):

- أن يكون حالاً أو مؤولاً بالحال كالأية السابقة.

- أن يكون مسبباً عما قبلها، فيمتنع الرفع في نحو: سرت حتى تطلع

الشمس؛ لأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير.

- أن يكون فضلة فلا يصح في نحو (كان سيري حتى أدخلها) إن

قدّرت كان ناقصة، فإن قدرتها تامة، أو قلت: سيري أمس حتى أدخلها،

(١) إعراب النحاس (١/٣٠٥).

(٢) ينظر: المقتضب (٢/٤٣)، والأصول لابن السراج (٢/١٥٣)، وشرح المفصل (٧/٢٠)،

والهمع (٤/١٧٠)، وشرح التوضيح (٢/٢٣٧)، وحاشية الصبان (٣/٢٢٤).

(٣) حاشية الصبان (٣/٢٢٤).

(٤) مغني اللبيب لابن هشام ص ١٧٠.

جاز الرفع إلا إن علقت أمس بنفس السير لا باستقرار محذوف.
وأجاز الكسائي^(١) رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل نحو:
سرت حتى تطلع الشمس، ونصب الحال إذا كان مسبباً عما قبل وجوزّه
في قول حسّان:

يُغشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَالِهْم * لا يسألون عن السّوادِ المقبل^(٢)
وردّ بعدم السماع ومخالفته للقياس.

ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلاث معانٍ:^(٣)
المعنى الأول^(٤): أن تكون بمعنى (كي) وذلك إذا كان ما قبلها علة لما
بعدها نحو قولنا: أسلم حتى تدخل الجنة، فإنّ الإسلام علة لدخول الجنة.
والمعنى الثاني^(٥): أن تكون بمعنى (إلى) وذلك إذا كان ما بعدها غاية،
وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، أي: إلى أن أدخلها.

(١) ينظر: همع الهوامع للسيوطي (١١٤/٤).

(٢) الشاهد لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٧، وسيبويه (٤١٣/١)، والسيوطي في الهمع
(١١٤/٢)، والشاهد على أنّه رفع (هَمَّرَ) ولم يجعله غاية. قال سيبويه: "وتقول (سرت حتى
يعلم الله أي كالأل) فالفعل ها هنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه،
متصلٌ كاتصاله به بالفاء، كأنه قال سير فدخول" شرح كتاب أبيات سيبويه للسرياني
٧١/٢

(٣) انظر هذه المعاني في مغني اللبيب ص ١٦٨، وحاشية الصبان (٢٢٢/١)، والكافية لابن
الحاجب (٢٤٢/٢)، وحاشية الخضري (١١٤/٢).

(٤) ذكر سيبويه هذين المعنيين (١٧/٣) فقال: «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما:
أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى
أن أدخلها، ثم قال: وأما الوجه الآخر فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن وذلك
إذا جاءت مثل كي التي فيها إضمار أن».

(٥) المرجع السابق نفسه.

وزاد ابن مالك في التسهيل^(١) أنها تكون بمعنى: (إلا أن) كقوله:
ليس العطاء من الفضول سماحةً * * حتى تجودَ وما لديك قليل^(٢)
قال أبو حيان^(٣): "وقد أغنانا ابنه في الردّ عليه في ذلك، وقال: إنّه
يصح فيه تقرير: (إلى أن)، وإذا احتمل أن تكون حتى فيه للغاية فلا دليل
في البيت على أن حتى بمعنى (إلا أن)".
هذا باب الفاء:

الشاهد الأول: قال سيبويه^(٤): «فَمَثَلُ النَّصْبِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا
يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾^(٥).
قرأ الجمهور: (فيموتوا) بحذف النون^(٦).
وقرئ شاذًّا: (فيموتون) بإثبات النون^(٧).
استشهد سيبويه في قراءة الجمهور على نصب الفعل المضارع
بإضمار أن بعد فاء السببية الواقعة في جواب النفي، وذلك على أحد
معنبي النصب.

(١) تسهيل الفوائد لابن مالك (٢٣٠/١)

(٢) البيت للمقع الكندي محمد بن المظفر، انظر: الأشموني (٢٩٧/٣)، وهمع الهوامع
(١١٣/٤).

(٣) البحر المحيط (٣١٦/٦).

(٤) الكتاب (٢٠/٣).

(٥) الآية (٣٦) من سورة فاطر وسياقها: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ

فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ مِنْ عَذَابِهَا كَذَلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَافِرٍ﴾.

(٦) البحر المحيط (٣١٦/٦).

(٧) المحتسب لابن جني (٢٠٢/٢) وهي قراءة الحسن والثقفى.

فالنصب في نحو قولنا: (ما تأتيني فتحدثني) يشتمل معنيين^(١):
الأول: لا يكون منك إتيان ولا حديث، فاعتباره: ما تأتيني محدثاً،
وكلما أتيتني لا تحدثني، أو ما تأتيني فكيف تحدثني أي: لو أتيتني لحدثني.
والثاني: ما تأتيني إلا لم تحدثني: أي قد يكون منك إتيان، ولكن
لست تحدثني.

والنصب في الآية الكريمة على المعنى الأول من معاني النصب،
والمعنى^(٢): انتفى القضاء عليهم فانتفى مسببه أي: لا يُقضى عليهم ولا
يموتون.

كقولك: ما تأتينا فتحدثنا، أي ما يكون حديث، انتفى الإتيان
فانتفى الحديث. ولا يصح أن يكون على المعنى الثاني من معاني النصب؛
لأن المعنى: ما تأتينا محدثاً إنما تأتي ولا تحدث، وليس المعنى هاهنا: لا
يقضى عليهم ميتين، إنما يُقضى عليهم ولا يموتون^(٣).

ولم يخالف سيويه أحد من النحاة^(٤) والمعرين^(٥) في نصب الفعل
المضارع الواقع بعد الفاء السببية إذا كان مسبوفاً بنفي أو طلب.
قال ابن مالك^(٦):

وبعد فأ جواب نفي أو طلب * * محضين أن وسترها حتم نصب

(١) ينظر: الكتاب (٣٠/٣)، والمقتضب للمررد (١٦/٢).

(٢) البحر المحيط (١٦/٢)، وابن يعيش في شرح المفصل (٢٨/٧)، والسيوطي في همع الهوامع

(٤/١٢٢)، وابن عقيل في شرح الألفية (٢/٣٤٩).

(٣) البحر المحيط (٧/٣١٦).

(٤) ينظر: المقتضب (٢/١٨)، والمفصل لابن يعيش (٧/٢٨)، والسيوطي في الهمع (٤/١٢٢).

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٣/٣٧٤).

(٦) شرح ابن عقيل (٢/٣٤٩).

بيد أن هناك من خالف^(١) سيبويه وجمهور البصريين في عامل النصب في الفعل المضارع بعد فاء السببية. فذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أنه ينتصب بإضمار أن، وخالفهم أبو عمر الجرمي فذهب إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها. وذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع في جواب الأشياء الستة التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض ينتصب بالخلاف أو الصرف، ومعنى الصرف: أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو أو وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعاً أن يكرّر في العطف.

وحجتهم في ذلك: أن الجواب مخالف لما قبله؛ لأن ما قبله أمر أو نهي أو استفهام، فلما لم يكن الجواب شيئاً من هذه الأشياء كان مخالفاً لما قبله، وإذا كان مخالفاً لما قبله وجب أن يكون منصوباً على الخلاف. أمّا حجة البصريين فقالوا: إن الأصل في الفاء أن يكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف ألا تعمل؛ لأنها تدخل تارة على الأسماء وتارة على الأفعال.

وقد رجح ابن الأنباري^(٢) - رحمه الله - رأي البصريين في هذه المسألة وردّ على الكوفيين بقوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم: "إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجباً له النصب" قلنا: قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير "أن" لا أن العامل هو نفس

(١) ينظر: الإنصاف (٥٥٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٥٨/٢).

(٢) الإنصاف (٥٥٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٥٨/٢).

الخلاف والصرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن زيدا في قولك: "أكرمت زيدا" لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولاً، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولاً يوجب أن يكون أكرمت عاملاً فيه النصب، فكذلك ههنا: الذي أوجب نصب الفعل ههنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك "أكرمت زيدا" وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه، والله أعلم".
الشاهد الثاني:

قال سيبويه^(١): «ومثل الرفع قوله عزّ وجلّ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٥﴾ قراءة المصحف: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٥﴾»^(٢).

والشاهد عند سيبويه في قوله: ﴿وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ في جواز رفع الفعل المضارع بعد الفاء إذا لم يقصد بها السببية، حيث عطف (يعتذرون) على (ولا يؤذن) وهذا العطف داخل في حيز نفي الإذن، أي^(٣): فلا إذن فاعتذار. وهو على أحد معنيي الرفع عند سيبويه. فالرفع في نحو قولنا: ما تأتيني فتحدثني يشتمل معنيين^(٤):
الأول: ما تأتيني وما تحدثني، فالآخر شريك للأول داخل معه في النفي، ومثله قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ (٣٥) وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ ﴿٣٥﴾ أي: فلا يعتذرون.

(١) الكتاب (٣٠/٣).

(٢) الآية (٣٥) من سورة المرسلات.

(٣) البحر المحیط (٤٠٧/٨).

(٤) المقتضب (١٧/٢)، وشرح الأشموني (٢٢٨/٣).

والثاني: أن تقول: ما تأتيني فتحدثني، أي: ما تأتيني وأنت تحدثني، وتكرمني، ومثله قول الشاعر^(١):

غَيْرَ أَنَّكَ لَمْ يَأْتِنَا بَيِّقِينَ * فَنُرْجِي وَنُكْثِرُ التَّأْمِيلَ
كَأَنَّهُ قَالَ: فنحن نرجي فهذا في موضع مبني على المبتدأ.

ويجوز في الآية المعنى الثاني وهو الرفع على الاستئناف، وتقدير الآية فهم يتعدرون، والمعنى: لا ينطقون نطقاً ينفعهم^(٢).

ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع^(٣)، والمعنى: لو أذن لهم لاعتذروا ولكنه أثر الرفع لتناسب رؤوس الآي.

قال الفراء^(٤): "نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها، واختير ذلك؛ لأن الآيات بالنون، فلو قيل: فيعتذروا لم يوافق الآيات، وقد قال الله جلّ وعزّ: (لا يقضى عليهم فيموتوا) بالنصب، وكلُّ صواب".

الشاهد الثالث:

قال سيبويه^(٥): «وقال عزّ وجلّ: ﴿لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ

(١) الشاهد للعنبري. ينظر: الخزانة (٦٠٦/٣)، وشرح المفصل (٣٦/٧)، وشرح التصريح (٢٠٤/٢).

والشاهد فيه قطع ما بعد الفاء ورفعها، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. والبيت من شواهد المرّد في المقتضب (١٧٦/٣)، وابن هشام في أوضح المسالك (١٨٥/٤)، والسيوطي في الهمع (٣٠/٤).

(٢) انظر: إملاء ما من به الرحمن العكبري ص ٢٧٩.

(٣) انظر: شرح التصريح على التوضيح (٢٤٠/٢).

(٤) انظر: معاني القرآن للفراء (٢٢٦/٣).

(٥) الكتاب (٣٤/٣).

بِعَذَابٍ ﴿١﴾ «.

اختلفوا في (٢) ضمّ الياء وفتحها من قوله (فَيَسْحَتَكُمْ) فقرأ ابن كثير (٣) ونافع (٤) وعاصم (٥) في رواية أبي بكر وأبي عمرو وابن عامر (فَيَسْحَتَكُمْ) بفتح الياء والحاء من سحت. وقرأ عاصم في رواية حفص وحمزة والكسائي: (فَيُسْحَتَكُمْ) بضم الياء وكسر الحاء من أسحت والشاهد عند سيبويه في قوله: (فَيُسْحَتَكُمْ) حيث نُصِبَ الفعل المضارع بأن المضمره لوقوعه بعد نهي. والسحت (٦): الاستئصال، أي: يستأصلكم بعذاب.

قال الفرزدق (٧):

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا بَنَ مَرَّوَانَ لَمْ يَدَعْ * * * مِنْ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجْلَفًا

(١) الآية (٦١) من سورة طه وسياقها: ﴿قَالَ لَهُمُ مُوسَىٰ وَيْلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا

فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَىٰ﴾.

(٢) انظر: السبعة لابن مجاهد (٤١٩)، والتيسير (١٥١)، والنشر (٣٢٠/٢)، والكشف (٨٩/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة (٤٥٤).

(٣) هو عبد الله بن كثير أبو معبد المكي الداري إمام أهل مكة في القراءة، ولد سنة ٤٥ هـ توفي سنة ١٢٠ هـ. غاية النهاية (٤٤٣/١).

(٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، أحد القراء السبعة والأعلام، كان ثقة صالحاً. قرأ على سبعين من التابعين. توفي سنة تسع وستين ومائة. غاية النهاية (٣٣٠/٢).

(٥) عاصم بن مهدي بن أبي النجود شيخ الإقراء بالكوفة، وأحد القراء السبعة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة. كان أحسن الناس صوتاً بالقرآن، توفي سنة تسع وعشرين ومائة على الراجح. غاية النهاية (٣٤٧/١).

(٦) مفردات ألفاظ القرآن (٢٢٥/١).

(٧) الشاهد للفرزدق في ديوانه (٢٩/٢)، وسيبويه (٢٢٢/١)، والخزانة (٤٩٩/٢).

الشاهد الرابع:

قال سبويه^(١): «ونقول: ودّ لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيّد على معنى التمني، ومثله قوله عزّ وجلّ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾^(٢)، وزعم هارون أنّها في بعض المصاحف: (ودّ لو تُدهنُ فيدهنوا)». قرأ الجمهور: (فَيدهنون)^(٣).

قد تقدم القول^(٤) في نحو (ما تأتينا فتحدثنا) أنه يجوز في الثاني النصب والرفع، فالنصب من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما، والرفع من وجهين وقد تقدم الكلام عليهما أيضاً. أمّا في نحو قولنا: (ودّ لو تأتينا فتحدثنا) فيجوز فيه النصب والرفع^(٥).

فالنصب على معنى التمني؛ لأن معناه: ليتك تأتينا فتحدثنا فتنصب مع وددت كما تنصب مع ليت؛ لأنها في معناها. والرفع جيّد بالعطف على لفظ (تأتينا) لأنه مرفوع، ويكون التقدير: وددت لو تأتينا ووددت لو تحدثنا. ومثله قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾. الثاني مرفوع بالعطف على لفظ الأول؛ لأنه شريك في معناه. والمعنى على هذا: ودوا لو تلين لهم فلا تنكر عليهم الكفر والمعاصي فيلينون لك وينافقون ويجترئون على المعاصي، والنصب على

(١) الكتاب (٣/٣٦).

(٢) آية (٩) من سورة القلم.

(٣) البحر المحيط (٨/٣٠٩).

(٤) انظر الشاهد في قوله تعالى: ﴿لَا يُفَضِّلُ عَلَيْهِمْ فَيَحْمِلُونَهُ﴾ والذي يليه.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٣٨).

معنى التمني^(١).

قال أبو حيان^(٢) رحمه الله تعالى: "قال هارون في بعض المصاحف (فَيَذْهَبُونَ) ولنصبه وجهان:

أحدهما: أنه جواب ودُّوا لتضمينه معنى (ليت).

والثاني: أنه على توهم أنه نطق بـ (أن) أي: ودُّوا أن تدهن فيدهنوا. ويكون عطفاً على التوهم. قال السيوطي في حديثه عن لو: «لو التالية غالباً مفهم تمنّ، واختلف فيها:

فالجُمهور أنها لا تكون مصدرية بل تلازم التعليق، ويؤيد ذلك أنه لم يسمع دخول حرف الجر عليها. وذهب الفراء والفارسي والتبريزي وأبو البقاء وابن مالك إلى أنها تكون مصدرية، فلا تحتاج إلى جواب، وخرّجوا على ذلك ﴿يُودُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ﴾^(٣)، و﴿وَدُّوا لَوْ نُذِهْنُ فَيَذْهَبُونَ﴾^(٤)، ومفهم تمنّ يشتمل: ودّ ويودُّ وأحبّ وتمنّى واختار...»^(٥)

الشاهد الخامس:

قال سيبويه^(٦): «وقال الله عزّ وجلّ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾^(٧)».

(١) إعراب القرآن للنحاس (٥/٧)، والآية من شواهد ابن السراج في الأصول (١٨٦/٢)،

وابن يعيش في شرح المفصل (٣٦/٧)، وابن هشام في أوضح المسالك (٢٢٢/٢)،

والسيوطي في الهمع (٢٨٠/١).

(٢) البحر المحيط (٣٠٩/٨).

(٣) سورة البقرة (٩٦).

(٤) تقدم تحريجها.

(٥) همع الهوامع (٢٨٠/١)

(٦) الكتاب (٣٨/٣)

(١) «.

استشهد سببويه بهذه الآية على أن الفاء لا تضم فيها (أن) في الواجب ولا يكون إلا الرفع، لذلك ارتفع (فيتعلمون)؛ لأنه لم يخبر عن الملكين أنهما قالوا: لا تكفر فيتعلمون؛ ليجعلا كفره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على كفروا فيتعلمون.

وقد ذكر المعربون في الحديث عن هذه الآية أقوالاً فقال مكّي^(٢) رحمه الله:

"قوله: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى يَعْلَمَانِ، وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ فَيَأْتُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ جَوَابًا لِقَوْلِهِ فَلَا تَكْفُرْ، وَقِيلَ هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى يَعْلَمُونَ، وَمَنْعَ هَذَا أَبُو إِسْحَاقَ وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ فِيهَا نَظَرٌ وَبَحْثٌ عَنِ الْمَعَانِي الَّتِي يَتَمُّ بِهَا الْإِعْرَابُ وَأَحْسَنُهُ أَنْ يَكُونَ فَيَتَعَلَّمُونَ مُسْتَأْنَفًا".

وقال النحاس^(٣): «(فلا تكفر) جزم بالنهي (فيتعلمون) أحسن ما قيل فيه أنه مستأنف، وقول الفراء: إنه نسق على (يعلمون) غلط لأنه؛ لو كان كذا لوجب أن يكون «فيتعلمون» منهم، فقوله (منهما) يمنع ذلك التقدير، وللبراء قول آخر قال: يكون محمولاً على المعنى؛ لأن معنى فلا

(١) الآية ١٠٢ من سورة البقرة وسياقها: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هُنُوتَ وَمُرُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَنْتَعِمُونَ مَا يَصُفُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلِيَسَّ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾.

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي القيسي (١/٦٤).

(٣) إعراب القرآن للنحاس (١/٢٥٣).

تكفر فلا تتعلم السحر فيأتون فيتعلمون». وأجاز أبو البقاء العكبري^(١) عطف (فيتعلمون منهما) على (يعلمان) وليس بداخل في النفي؛ لأن النفي هناك راجع إلى الإثبات؛ لأن المعنى يعلمان الناس السحر بعد قولهما «نحن فتنة».

وأختم هذه الأقوال بقول أبي جعفر الطبري^(٢):

قال: وقوله جل ثناؤه: ﴿فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا﴾ خير مبتدأ عن المتعلمين من الملكين، وليس بجواب لقوله: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ﴾، بل هو خبر مستأنف، ولذلك رفع فقيل (فيتعلمون) فمعنى الكلام إذن: وما يعلمان من أحد حتى يقولوا إنما نحن فتنة فيأبون قبول ذلك منهما، فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه، وقد قيل إن قوله (فيتعلمون) خبر عن اليهود معطوف على قوله: ﴿وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِأَيْلِهَتِهِنَّ وَمِثْلَهُنَّ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ فيتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه. وجعلوا ذلك من المؤخر الذي معناه التقديم، والذي قلنا أشبه بتأويل الآية؛ لأن إلحاق ذلك بالذي يليه من الكلام ما كان للتأويل وجه صحيح أولى من إلحاقه بما قد حيل بينه وبينه من معترض الكلام.

الشاهد السادس:

قال سيبويه^(٣): «وسألته عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن (٥٥/١)

(٢) من كتاب جامع البيان في تفسير القرآن (٣٦٨/١)

(٣) الكتاب (٤٠/٣).

فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴿١﴾، فقال: هذا واجبٌ، وهو تنبيه، كأَنَّكَ قلت: أتسمع أن الله أنزلَ من السماء فكان كذا، وكذا...».

والشاهد عند سبويه^(٢): على رفع الفعل المضارع المقترن بفاء السببية الواقع بعد الاستفهام؛ لأنه لا يراد الاستفهام الحقيقي، وإنما يراد به الإقرار، والاستفهام التقريري يفيد ثبوت الفعل لا نفيه، فلا تكون الفاء واقعة في جواب نفي، فيجب أن يرتفع الفعل بعدها.

قال ابن هشام^(٣): (ومن هنا امتنع نصبُ تُصْبِحُ) لأنَّ إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل إنه لم ينصب؛ لأن (ألم تر) في معنى قد رأيت، أي أنه استفهام تقريري مثل (ألم نشرح)^(٤).

الشاهد السابع:

(١) آية (٦٣) من سورة الحج ونصها: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ

الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً إِنَّ رَبَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ ﴿٦٣﴾.

(٢) الآية من شواهد المبرد في المقتضب (٢٠/٢)، والسيوطي في همع الهوامع (٢٣/١)، والصبان في حاشيته (٢٢٦/٣)، وإعراب القرآن للنحاس (١٠٤/٣).

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ص ٢١٤.

(٤) آية (١) من سورة الشرح.

قال ابن الحاجب في أماليه (٩٣/١): «الفاء للتعقيب من غير مهلة. وإصباح الأرض مخضرة بعد النزول إنما يكون للمهلة، والجواب أن هذه الفاء فاء السببية، وفاء السببية لا يشترط فيها ذلك. وإنما شرطها أن يكون ما بعدها مسبباً عن الأول. مثل قولك: إن يسلم زيد فهو يدخل الجنة، مع العلم بالمهلة العظيمة بينهما، ثم لو سلم هاهنا إنما مجرد العطف لم يلزم ما ذكره من نفي المهلة فإن ذلك إنما يكون على حسب ما يعده الناس متعقباً، والاختصار بعد الإنزال يعده الناس متعقباً ولا يعد مثل ذلك فيه مهلة».

قال سيويوه^(١): «ومثله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾^(٢) كأنه قال: إنما أمرنا ذاك».

وردت في آل عمران والأنعام بلا خلاف، والمختلف فيها ستة مواضع^(٣).

قرأ ابن عامر بنصب النون في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، وقرأ الباقون بالرفع فيهما كغيرهما.

بهذا يتضح أن الجمهور قرؤوا بالرفع في القرآن كله، ووافقهم ابن عامر في موضعين، في آل عمران والأنعام، وقرأ بالنصب في ستة مواضع انفراد بأربعة منها.

والشاهد في قراءة الرفع أنه جعل (فيكون^(٤)) منقطعاً مما قبله مستأنفاً، لما امتنع أن يكون جواباً في المعنى، ورفع على الابتداء وتقديره، فهو يكون.

وهو وجه الكلام، والاختيار وعليه جماعة القراء وبه يتم المعنى. ووجه النصب أن يجعل (فيكون) جواباً بالفاء للفظ (كن)، إذا كان لفظه لفظ الأمر، وإن كان معناه غير الأمر فهو ضعيف، لأن (كن) ليس بأمر، إنما معناه معنى الخبر، إذ ليس ثم مأمور، يكون (كن) أمراً له.

(١) الكتاب (٣/٣٩).

(٢) وردت هذه الآية في ثمانية مواضع من القرآن. وهي آية ١١٧ من البقرة، وآية ٤٧، ٩٥ من آل عمران، وآية ٧٣ من الأنعام، وآية ٤٠ من النحل، وآية ٣٥ من مريم، وآية ٨٢ من سورة يس، وآية ٦٨ من غافر.

(٣) ينظر: التيسير ص ١٣٧، والنشر (٢/٢٢٠)، والسبعة ص ١٦٩، ص ٣٧٢، الكشف (١/٢٦٠)، والحجة لابن خالويه ص ٢١١، والإتحاف ص ١٤٦.

(٤) ينظر: الكشف (١/٢٦٠)، والحجة لابن زنجلة ص ١١١.

والمعنى: فإنما يقول له: كن فيكون فهو يكون، ويدلّ على أن (فيكون) ليس بجواب (كن) أن الجواب بالفاء، مضارعٌ به الشرط، وأنّ معناه إذا جعلت (فيكون) جواباً أن تقول له: أن يكون فيكون ولا معنى لهذا؛ لأنّه قد اتفق فيه الفاعلان؛ لأنّ الضمير الذي في (كن) وفي (يكون) ذات الشيء، ولو اختلفا لجاز كقولك: اخرج فأحسن إليك، أي: إن تخرج أحسنت إليك. ولو قلت: قم فتقوم، لم يكن إذ لا فائدة فيه؛ لأنّ الفاعلين واحد، ويصير التقدير: إن تقم تقم، فالنصب على هذا الجواب بعيد المعنى^(١).

فأمّا اختصاص الكسائي للنصب في النحل ويس فهو حسن قوي؛ لأنّ فيه (أن يقول) فعطف (فيكون) على (يقو) ثم لم ينصب (فيكون) على الجواب إنما نصبه على العطف على (تقول)، وكذلك آخر (يس) فيه (أن يقول) فعطف على (يقول) وهو حسن، لكن الرفع عليه الجماعة .

في تأويل هذه الآية خلاف بين أهل السنة والمعتزلة، وإيضاح ذلك الخلاف سنذكر رأي بعض أنصار المعتزلة كالزمنخشري وأبي علي الفارسي ونعرض لرأي أهل السنة والجماعة.

قال أبو عليّ الفارسي^(٢):

"لا يخلو قوله: (يقول) من أن يكون المراد به القول الذي هو كلام ونطق أو يكون الذي يتسع فيه فلا يراد به النطق ولا الكلام ولا الظن ولا الرأي ولا الاعتقاد ولكن نحو قول الشاعر:

قد قالت الأنساعُ للبطنِ الحقِ * * * *

(١) الكشف (١/٢٦٠).

(٢) الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (٢/٢٠٤).

ونحو قول العجاج في صفة ثور:
فَكَرَّ ثُمَّ قَالَ فِي التَّفْكِيرِ *** إِنَّ الْحَيَاةَ الْيَوْمَ فِي الْكَرُورِ
وقول الآخر:

* امتلأ البطن وقال قطني* * * * *
وقال الزمخشري^(١): (كن فيكون) وهذا مجاز من الكلام وتمثيل ولا
قول ثم كما لا قول في قوله:

* إذ قالت الأنساع للبطن الحق* * * * *
إنما المعنى أن ما قضاها من الأمور وأراد كونه فإنما يتكون ويدخل
تحت الوجود من غير امتناع ولا توقف

قال الطيبي: "أريد ذكر الأمر والتكلم به على الحقيقة لا المجاز عن
الإيجاد، بل كلام بحقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل، فقد أجرى سنته في
الإيجاد بعبارة الأمر"^(٢).

هذا باب الواو

الشاهد الأول:

قال سيبويه^(٣): «ومن النَّصْبِ فِي هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَمَّا
حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾^(٤)،

(١) الكشاف للزمخشري (٩١/١)

(٢) فتح الغيوب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشاف ٦٢/٣.

(٣) الكتاب (٤٤/٣).

(٤) الآية ١٤٢ من آل عمران وسياقها: ﴿أَمَّا حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ
جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾.

وقد قرأها بعضهم: [وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ] «^(١)». قرأ الجمهور^(٢) (وَلَمَّا يَعْلَمِ) بكسر الميم لالتقاء الساكنين، وقرأ ابن وثاب^(٣) والنخعي^(٤) بفتحها وخُرِّجَ على أَنَّهُ اتباع لفتح اللام وعلى إعادة النون الخفيفة ثم حذفها.

وقرأ الحسن^(٥)، وابن يعمر، وأبو حيوة^(٦)، وعمرو بن عبيد^(٧) بكسر بكسر الميم عطفاً على (ولما يعلم).

أورد سبويه قراءة الجمهور (وَيَعْلَمُ الصَّابِرِينَ) واستشهد بها على نصب الفعل المضارع (يَعْلَمِ) بإضمار أن بعد واو المعية الواقعة بعد النفي كما كان في الفاء؛ لأن الواو تنصب في كل المواضع تنصب فيه الفاء، ويجوز في الآية وجه آخر وهو الجزم، وذلك في قراءة من قرأ (ويعلم الصابرين) والشاهد فيها عطف (ويعلم) على (ولما يعلم) وحركا بالكسر

(١) قال الزمخشري في الكشاف (٤٤٨/١): "ولما بمعنى (لم) إلا أن فيها ضرباً من التوقع، فدل على نفي الجهاد فيما مضى وعلى توقعه فيما يستقبل".

(٢) لم أعثر على تخريج هذه القراءة فيما بين يدي من الكتب إلا في البحر المحيط (٦٦/٣)، وفي مختصر شواذ القرآن لابن خالويه ص ٢٢.

(٣) يحيى بن وثاب الأسدي الكوفي تابعي، ثقة كبير من العباد والأعلام، مات سنة ثلاث ومائة. غاية النهاية (٤٢٠/١).

(٤) النخعي إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود الكوفي، الإمام المشهور، قرأ على الأسود بن يزيد. غاية النهاية (٢٢٠/٢).

(٥) الحسن بن أبي الحسن أبو سعيد البصري إمام زمانه علماً وعملاً، ومناقبه جليلة، وأخباره طويلة، توفي سنة عشر ومائة. غاية النهاية (١٢٠/٢).

(٦) أبو حيوة: هو شريح بن يزيد الحمصي، صاحب القراءة الشاذة، ومقرئ الشام مات في صفر سنة ٢٠٣هـ. غاية النهاية (٤٤٧/٢).

(٧) عمرو بن عبيد أبو عثمان البصري وردت عنه الرواية في حروف القرآن، روى الحروف عن الحسن البصري توفي سنة ١٤٤هـ. غاية النهاية (٣٥٠/١).

لالتقاء الساكنين.

وقد خالف الكوفيون^(١) مذهب سيويه وجمهور البصريين في عامل
النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.
فمذهب سيويه وجمهور البصريين أن الفعل المضارع بعد واو
المعية ينصب بإضمار أن.
وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الصرف^(٢).
وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها لأنها
خرجت عن باب العطف.

أما الكوفيون^(٣) فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه منصوب على
الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير
العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، يجزم الأول
وينصب الثاني. النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعين، لا
منفردين، فلو طعم كل واحد منهما منفردا لما كان مرتكباً للنهي، ولو
كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً.
وقد رجح ابن الأنباري مذهب البصريين ورد على الكوفيين بأن
الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب، كما بيناه آنفاً.

(١) استشهد بهذه الآية الميرد في المقتضب (٢٧/٢)، والصبان في حاشيته (٢٣٠/٢)،
والسيوطي في همع الهوامع ج ٥ — ٢٣٠، وابن هشام في أوضح المسالك (١٧٨/٤)،
(١٨٠)، وابن عقيل في شرح ألفية ابن مالك (ج ٣ ٣٥٢).

(٢) يسمي الكوفيون هذه الواو الناصبة للفعل المضارع واو الصرف. ينظر: شرح الكافية
٢٤٦/٢

(٣) الإنصاف (٥٥٥/٢)، وانظر: حاشية الصبان بشرح الأشموني (٢٣٠/٢)، وشرح التصريح
(٢٣٧/٢).

أمّا ما ذهب إليه أبو عمر الجرمي أنّها عاملة؛ لأنّها خرجت عن باب العطف فباطل، لأنّه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه. الشاهد الثاني:

قال سيبويه^(١): «وقال تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾»^(٢).

الشاهد عند سيبويه في قوله: [وَتَكْتُمُوا] حيث جاز فيها وجهان:^(٣) الأول: أن يكون جواباً للنهي في موضع نصب بإضمار أن، وحذف النون منه علامة النصب، ويكون النهي عن الجمع بينهما على حد قولك: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، أي: لا تجمع بينهما.

الثاني: أن يكون مجزوماً بالعطف على لفظ: (تلبسوا) فيشاركه في إعرابه ويكون النهي عن كل واحدٍ منهما وتقديره: ولا تلبسوا الحق بالباطل ولا تكتموا الحق.

وقال الكوفيون منصوب بواو الصرف. والجزم^(٤) أحسن؛ لأنّه نهي عن كل فعل على حدته، أما النصب فإنه نهي عن الجمع، ولا يلزم من النهي عن الجمع بين شيئين النهي عن كل واحد على حدته إلا بدليل خارجي.

الشاهد الثالث:

(١) الكتاب (٤٤/٢).

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: مشكل إعراب القرآن (٤٣/١)، وإعراب النحاس (٢١٩/٣)، والآية من شواهد

ابن يعيش في شرح المفصل (٣٣/٧)، والسيوطي في همع الهوامع (١٢٦/٤).

(٤) الدر المصون (٣٢٢/١).

قال سيويه^(١): «قال تعالى: ﴿يَلَيِّنَا نُرْدُ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾»^(٢).

قرأ^(٣) نافع وابن كثير وأبو عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر: (ولا نُكْذِبُ.. وَنَكُونُ) جميعاً بالرفع.

وقرأ حمزة وعاصم في رواية حفص: (ولا نُكْذِبُ.. وَنَكُونُ) بنصبهما.

وقرأ ابن عامر: (ولا نُكْذِبُ) رفعاً (وَنَكُونُ) نصباً.

وقد أورد سيويه قراءة الرفع (وَلَا نُكْذِبُ.. وَنَكُونُ) وجعل الرفع فيها من وجهين^(٤):

أحدهما: أن يشرك الآخر الأول، وذلك بعطف (ولا نكذب... ونكون) على (نُردُّ).

والآخر: أن يكونا مرفوعين على الاستئناف، وقد مثل لذلك بقوله: دعني ولا أعود، أي فإني ممن لا يعود، فإنما يسأل الترك وقد أوجب على نفسه أن لا عودة له البتة ترك أو لم يترك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له الترك ولا يعود.

ويكون تقدير الآية على هذا المعنى: يا ليتنا نردُّ ونحن لا نكذبُ

(١) الكتاب (٤٤/٣).

(٢) الآية ٢٧ من سورة الأنعام وهي: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُفِّقُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا يَلَيِّنَا نُرْدُ وَلَا نُكْذِبُ

بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٣) ينظر: النشر ٢/٢٥٧، والكشف ١/٤٢٧، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٢٤٤، والإتحاف ص ٢٠٦.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٦/٧) وحاشية الصبّان بشرح الأشموني (٢٣١/٢)، وأوضح المسالك لابن هشام (٤/١٨٠)، والسيوطي في همع الهوامع (٥/٢٢٠).

بآيات ربنا ونكون من المؤمنين.

أما من قرأ (ولا نكذب.. ونكون) بالنصب فقد جعل الفعلين جواباً للتمي؛ لأنه غير واجب على معنى أنهم تمنوا الردّ وترك التكذيب والكون من المؤمنين.

هذا باب أو

الشاهد الأول^(١): «وقال الله عزّ وجلّ: ﴿سَدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾»^(٢).

قرأ الجمهور^(٣): (أَوْ يُسْلِمُونَ) مرفوعاً، وقرأ أبي^(٤) وعبد الله بن مسعود: "أويسلموا".

والشاهد عند سبويه في قوله: (أَوْ يَسْلَمُونَ) حيث ارتفع على وجهين^(٥):

الأول: أن يكون الثاني (أَوْ يَسْلَمُونَ) معطوفاً على (تقاتلونهم) والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إمّا القتال وإما الإسلام، فهو خبر بوجود أحدهما من غير يقين.

والثاني: أن يكون مرفوعاً على الاستئناف؛ فهو خبر مبتدأ محذوف

(١) الكتاب (٤٧/٣).

(٢) الآية ١٦ من سورة الفتح: ﴿قُلْ لِلْمُخَلَّفِينَ مِنَ الْأَعْرَابِ سُدُّعُونَ إِلَى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ فَإِنْ تُطِيعُوا يُؤْتِكُمُ اللَّهُ أَجْرًا حَسَنًا وَإِنْ تَتَوَلَّوْا كَمَا تَوَلَّيْتُمْ مِنْ قَبْلُ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(٣) البحر المحيط (٩٤/٨).

(٤) المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤٢.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن (٢١٠/٢)، وإعراب النحاس (٢٠٠/٢)، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش (٢٣/٧)، والمقتضب (٢٨/٢).

تقديره: أو هم يسلمون، فهو عطف جملة على جملة.

ولم يشر سيبويه إلى قراءة النصب.

قال أبو جعفر الطبري^(١) في تأويل هذه الآية: «يقول - تعالى ذكره - للمخلفين من الأعراب تقاتلون هؤلاء الذين تُدعون إلى قتالهم أو يُسلمون من غير حرب ولا قتال» اهـ.

أما قراءة النصب^(٢) (أو يسلموا) فينتصب على معنى إلا أن، فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالإسلام.

وقال الكسائي^(٣): "معناه حتى يسلموا، وعلى هذا يكون خبراً بوقوع القتال والإسلام ويكون القتال سبباً للإسلام أو يكون الإسلام غاية ينتهي القتال عند وجوده".

الشاهد الثاني: قال سيبويه^(٤): «وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بَأْذَنِهِ مَا يَشَاءُ﴾^(٥).

فزعَمَ أن النصبَ محمولٌ على أن سوى هذه التي قبلها، ولو كانت

(١) جامع البيان (٥٢/٢٥)، والآية من شواهد المراد (٢٨/٢)، وابن يعيش في شرح المفصل (٢٣/٧).

(٢) قراءة النصب هي قراءة أبي بن كعب وعبد الله بن مسعود رضي الله عنهما من المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ١٤٢.

(٣) انظر: معاني القرآن للقرآء (٦٦/٣)، وإعراب النحاس (٢٠٠/٤).

(٤) الكتاب (٤٨/٣).

(٥) آية ٥١ من سورة الشورى ونصها: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِمَّنْ آمَرْنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا

الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ

مُسْتَقِيمٍ﴾

هذه الكلمة على أن هذه لم يكن للكلام وجه. ولكنّه لما قال: ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ كانَ في معنى إلا أن يوحى. وكان أو يرسل فعلاً لا يجري على إلا، فأجري على أن هذه، كأنه قال: إلا أن يُوحى أو يرسل؛ لأنه لو قال: إلا وحياً وإلا أن يرسل كان حسناً، وكان أن يرسل بمتلّة الإرسال، فحملوه على أن إذ لم يجز أن يقولوا: أو إلا يرسل، فكأنه قال: إلا وحياً أو أن يرسل».

قرأ^(١) ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحمة والكسائي: (أو يرسل رسولاً) (فيوحي) بنصبهما جميعاً.

استشهد سبويه بقراءتين الأولى: النصب في (يرسل) و(يوحي)، والقراءة الثانية برفعهما.

والشاهد في قراءة النصب^(٢): نصب: (فيوحي) بأن المضمرة بعد الفاء؛ ليكون المصدر المسبك من أن ومدخولها معطوفاً على المصدر السابق (وحياً) فيكون من باب عطف اسم على اسم.

واستثناء^(٣) الوحي والإرسال من التكليم منقطع؛ لأنهما ليسا منه، وقوله: (إلا وحياً) أي إلهاماً، كما وقع لأم موسى، وقوله: ﴿إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ﴾ أي: أو تكليماً من وراء حجاب كما وقع لموسى عليه الصلّاة والسّلام وقوله: أو يرسل أي: إرسال كما هو عادة الأنبياء.

و(كان) في الآية تحتمل النقصان والتمام والزيادة، وهي أضعفها، فعلى النقصان الخبر إما لبشر و(وحياً) استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه

(١) انظر: التيسير ص ١٩٥، والسبعة ص ٥٨٢، والنشر (٣٦٨/٢)، والكشف (٢٥٣/٢).

(٢) انظر: المقتضب (٣٤/٢)، وأوضح المسالك (١٩٢/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٦١/٢).

(٣) حاشية الصبان (٢٣٦/٣).

موحياً أو مَوْحَى إليه على كونه حالاً من الفاعل أو المفعول، وقوله: (أو من وراء حجاب) أي: ومكلماً من وراء حجاب، وقوله: (أو يرسل) أي أو إرسال الملك الموحى إليه، إما مرسلًا وإما وحيًا. والتفريع في الأخبار أي ما كان تكليمهم إلا إيجاء أو تكليمًا من وراء حجاب أو إرسالًا، وجعل الإيجاء والإرسال تكليمًا على حذف مضاف أي: تكليم وحي أو تكليم إرسال. (١)

قال: «وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ

يُكَلِّمَهُ اللَّهُ﴾ .

قرأ نافع وابن عامر (٢): (أَوْ يُرْسِلُ) برفع اللام (فيوحي) ساكنة الياء. والشاهد عند سيبويه في قراءة الرفع، في قوله (أَوْ يُرْسِلُ) حيث رفع على الاستئناف (٣)، والمعنى والله أعلم: لا يكلم الله البشر إلا وحيًا أو يرسلُ رسولاً.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى (٤):

وإن على اسم خالصٍ فعلٌ عَطِيفٌ * * * تَنْصِبُهُ (أن) ثابتًا، أو منحذف

أي يجوز أن يُنصب بأن محذوفة أو مذكورة، بعد عاطف تقدم عليه

(١) قال المبرد في المقتضب (٣٤/٢) (فأما قوله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا

وَحْيًا﴾ ، فإن النحويين يزعمون أن الكلام ليس محمولاً على أن يكلمه الله أو يرسل،

أي: ما كان لبشر أن يرسل الله إليه رسولاً فهذا لا يكون ولكن المعنى والله أعلم، ما كان

لبشر أن يكلمه الله إلا وحيًا أي: إلا أن يوحى أو يرسل فهو محمول على قوله وحيًا»

وردت الآية في أوضح المسالك (١٩٢/٤)، وابن عقيل (٣٦١/٢).

(٢) انظر: التيسير ص ١٩٥، والسبعة ص ٥٨٢، والنشر (٣٦٨/٢)، والكشف (٢٥٣/٢).

(٣) انظر: المقتضب (٣٤/٢)، وأوضح المسالك (١٩٢/٢)، وشرح ابن عقيل (٣٦١/٢).

(٤) انظر: شرح ابن عقيل (٣٦١/٢).

اسم خالص. والاحتراز بالخالص من الاسم الذي في تأويل الفعل نحو: الطائر فيغضب زيداً الذباب. (فيغضب) واجب الرفع؛ لأن الطائر في تأويل الذي يطير.

هذا باب اشتراك الفعل في أن وانقطاع الآخر من الأول الذي فيه أن:

الشاهد الأول: قال سيبويه^(١): «وقال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لَنْبَيْنَ لَكُمْ وَنُقُرُّ فِي الْأَرْحَامِ﴾^(٢) أي: ونحن نقرُّ في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار.

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى﴾^(٣). (ونقرُّ): قرأ^(٤) المفضل عن عاصم وأبو يزيد النحوي^(٥) بالنصب، وقرأ الباقر وهي قراءة الجمهور بالرفع.

لم يذكر سيبويه قراءة النصب، واستشهد في قراءة الرفع على القطع، والمعنى: ونحن نقرُّ في الأرحام، لأن الله لم يخلق الأنعام ليقرَّ في الأرحام ما يشاء وإنما خلقهم ليدهم على الرشد والصلاح.

(١) الكتاب (٥٣/٣).

(٢) الآية ٥ من سورة الحج وسياقها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ فَإِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ مِنْ مُّضْغَةٍ مُّخَلَّقَةٍ وَغَيْرِ مُّخَلَّقَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقُرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾.

(٣) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة وسياقها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنُكُمْ بِدِينٍ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَآكْتُمُوهُ﴾....

(٤) المختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ص ٩٤.

(٥) تقدم ذكره.

قال ابن يعيش^(١) رحمه الله تعالى: "لم يأت (ونقر) إلا مرفوعاً على الابتداء والاستئناف كأنه قال: ونحن نقرُّ في الأرحام، ولو نصب لاختلَّ المعنى إذ كان بعد إذ ذلك لنبين لكم القدرة على البعث...».

وقال السيرافي: «لا يصح نصب (نقر) وحمله على نبين، وذلك أن الله عزَّ وجلَّ ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حال إلى حال، وهم معترفون بذلك لبيِّن به البعث الذي لا يعترفون به، فقال عزَّ من قائل: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ الْبَعْثِ﴾ ... الآية، فبيِّن جلَّ ثناؤه قدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها، قدرته على البعث؛ لأنَّه إحياء ما قد بلَّ ورَّم، وصار تراباً... وذكر الله تبارك وتعالى ذلك لهم لبيِّن لهم أمر البعث، وليس ذكره لذلك ليقرَّ في الأرحام»^(٢).

ذكر سيبويه في الأبواب الآنفه مواضع نصب الفعل المضارع، ورأينا أن نجمل هذه المواضع.

ينصب المضارع وجوباً في خمسة مواضع^(٣):

أحدهما: بعد اللام إذا سُبقت بكونٍ ناقصٍ ماضٍ منفي^(٤)، نحو: (وما كان^(٥)) وتسمى هذه اللام لام الحجود.

(١) شرح المفصل (٣٦/٧).

(٢) الكتاب (٥٣/٢).

(٣) ينظر هذه المسألة في أوضح المسالك (١٧٠/٤).

(٤) وقالوا بأن اللام متعلقة بمحذوف، وذلك المحذوف هو خير كان، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الحجود هو اللام نفسها وذهبوا إلى أن هذه اللام زائدة وأن خير كان هو الفعل المضارع المنصوب. انظر: الإنصاف (٥٧٥/٢).

(٥) آية ٤٠ من سورة العنكبوت.

الثاني: بعد «أو»^(١) إذا صلح في موضعها (حتّى) نحو: (لألزمتك أو تقضييني حقّي).
و كقوله:

لأستسهلن الصّعب أو أدرك المنى * * * فما انقادت الآمال إلاّ لصابر^(٢)
ثم إلاّ نحو: (لأقتلته أو يسلم).

الثالث^(٣): بعد حتى إذا كان الفعل مستقبلاً باعتبار التكلّم، نحو:
﴿فَقَلِيلُوا الَّتِي تَبَغَى حَتَّى تَفِيءَ﴾ * أو باعتبار ما قبلها نحو: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ويرفع الفعل بعد حتى إذا كان حالاً مسببةً لفضلّة قراءة نافع.
وقد تقدّم الكلام عليها.
الرابع والخامس^(٤):

بعد فاء السببية وواو المعية، مسبوقين بنفي أو طلب محضين نحو:
﴿لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فِيمَؤُتُوا﴾ *، ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الضَّالِّينَ﴾ *.

والطلب يشتمل سبعة أشياء وهي: الأمر، والنهي، والدعاء،

(١) اختلف النحاة في عمل النصب بعد (أو)، فالبصريون لا يجوزون أن يكون العامل (أو) لأنه حرف مشترك بين الأسماء والأفعال. والحرف المشترك أصله ألا يعمل. والكوفيون ينسبون العمل إلى المخالفة.

(٢) الشاهد بلا نسبة في ابن عقيل (٣٤٨/٢)، والأشموني (٢٩٥/٣)، والممع (١٠/٢). والشاهد فيه: قوله: (أو أدرك) حيث نصب الفعل المضارع بأن المضمره وجوباً. بعد أو التي بمعنى إلى أو حتّى.

(٣) انظر: شرح التصريح (٢٣٧/٢)، وحاشية الصبان (٢٢٥/٣).

(٤) انظر: شرح التصريح (٢٣٧/٢)، وحاشية الصبان (٢٢٦/٣)، والكافية (٢٤٥/٢)، وأوضح المسالك (١٧٢/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٤٩/٢).

والعرض، والتحضيض، والتمني، والاستفهام، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء. وقد زاد الفراء عن هذه الثمانية الترجي. وقد تقدّم الكلام على الخلاف في عامل النصب فيهما. واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً، والمتلوّ بنفي والمنتقض بإلاً، نحو: (ألم تأتني فأحسن إليك) إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي. ونحو: (ما تأتينا إلاّ وتحدثنا) ومن الطلب باسم الفعل، وبما لفظه الخبر نحو: صه فيستريح القوم، وحسبك الحديث فينام الناس. وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر، وذهب ابن جنّي وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل.

وبتقييد^(١) الفاء بالسببية، والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ومن الاستثنائيتين، نحو: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْنَدُونَ﴾^(٢) فإنها للعطف؛ لأن فاء العطف تقتضي مشاركة ما بعدها لما قبلها في إعرابه وفي معنى العامل، أما فاء السببية من حيث هي دالة على السببية تقتضي من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترن بها، ولو كان ما قبله فعلاً مضارعاً مرفوعاً أو مجزوماً، وتقتضي من حيث المعنى حصول ما قبلها في حصول ما بعدها، وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها وترتب عليه، ولا تقتضي اشتراك ما قبلها وما بعدها في النفي ولا في الإثبات.

وينصب بـ (أن) المضمرة جوازاً بعد خمسة أيضاً^(٣):

(١) الكافية (٢/٢٤٦).

(٢) تقدم تحريجها.

(٣) الكافية (٢/٢٤٧)، وحاشية الصبان (٣/٢٣٨).

أحدها: اللام إذا لم يسبقها كون ناقص ماضٍ منفي، ولم يقترن الفعل بلا نحو ﴿وَأْمُرْنَا لِئَسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(١) فإذا سبقت بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مرّ. وإن قرن الفعل بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها نحو: ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ﴾^(٢).

والأربعة الباقية: أو، والواو، وثم إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل نحو: ﴿أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾^(٣) في قراءة غير نافع بالنصب عطفاً على (وحياً) وقول الشاعر^(٤):

ولبسُ عَبَاءَةٍ وتقرُّ عيني * أحبُّ إلي من لبس الشفوف
هذا باب الجزاء:

الشاهد الأول: قال سيبويه^(٥): «وسألت الخليل عن مهما فقال: هي ما أدخلت معها ما لغواً، بمرتلتها مع متى إذا قلت: متى تأتي آتاك، وبمرتلتها مع إن إذا قلت إن ما تأتي آتاك، وبمرتلتها مع أين كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾^(٦). وبمرتلتها مع أي إذا

(١) آية ٧١ من سورة الأنعام.

(٢) آية ١٥٠ من سورة البقرة.

(٣) تقدم الكلام عليها. وهي من شواهد سيبويه.

(٤) الشاهد لميسون بنت بجل الحلبية، وانظر: الخزانة (٥٩٣/٣)، وشرح المفصل (٢٥/٧)،

والمقتضب (٢٧/٢)، وأمالي ابن الشجري (٨٠/١).

(٥) الكتاب (٦٠/٣).

(٦) الآية ٧٨ من سورة النساء وتمتها: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشِيدَةٍ

وَإِنْ نُصِبْتُمْ حَسَنَةً يُقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَإِنْ نُصِبْتُمْ سَيِّئَةً يُقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ قُلْ كُلٌّ مِنْ

عِنْدِ اللَّهِ قُلْ هَلْ أَتَاكَ الْقَوْمُ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾.

قلت: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(١).
ولكنهم استقبحوا أن يكرروا لفظاً واحداً فيقولوا: ما ما، فأبدلوا
الهاء من الألف التي في الأولى، وقد يجوز أن يكون مه كإذ ضم إليها ما». .
الشاهد الأول: قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ .
قرأ الجمهور^(٢) (يُدْرِكُكُمْ) بالجزم.
وقرئ شاذاً (يُدْرِكُكُمْ) برفع الكافين، وهي قراءة ضعيفة^(٣).
وقد سأل سيبويه الخليل عن مهما فأجاب بأنها (ما) ألحقت بها (ما)
كما تلحق بسائر كلمات الشرط ومثّل بأين الشرطية إذا دخلت عليها
ما، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾ فـ(أين)^(٤): ظرفية
ظرفية شرطية، و(ما) زائدة دخلت عليها لغوا، والجزم في (يدرِكُكُمْ) على
جواب الشرط.

والمعنى - والله أعلم - في أي مكان تكونون فيه أدرِكُكم الموت.
وقد ضعفت قراءة الرفع^(٥)، ووجه ضعفها^(٦): أن الأداة قد عملت

(١) الآية ١١٠ من سورة الإسراء وسياقها: ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُوا فَلَهُ
الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ وَلَا تَجْهَرُوا بِصَلَاتِكُمْ وَلَا تَخَافُوا بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا﴾.

(٢) انظر: البحر المحيط (٢٩٩/٣).

(٣) لم أعتز على هذه القراءة إلا في البحر (٢٩٩/٣)، والآية من شواهد المبرد في المقتضب
(٤٧/٢ - ٤٨)، وابن يعيش في شرح المفصل (٤٥/٧)، وابن هشام في أوضح المسالك

(٤٠٩/٤)، والسيوطي في الهمع (٣٤٠/٤).

(٤) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٧٣/١)، والبحر المحيط (٢٩٩/٣).

(٥) هي قراءة طلحة بن سليمان.

(٦) شرح التصريح على التوضيح (٢٤٩/٣)، وقد ضعف الأزهرى هذين؛ لأن التقديم
والتأخير يجوز إلى جواب ودعوى حذفه وجعله المذكور دليل خلاف الأصل، وخلاف
فرض المسألة؛ لأن الفرض أنه الجواب وإضمار الفاء في غير القول مختص بالضرورة.

في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب.

وتخرجه عند سبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء. والمبرّد^(١) يقطع بتقدير الفاء فيهما؛ لأنّ ما يحلُّ كلاً يمكن أن يكون لا ينوي به غيره.

والشاهد في قوله تعالى: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُونَ فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾^(٢) على أن (ما) دخلت على أداة الشرط لغوًا. فلم تكفها عن العمل. فأياً^(٣): واقعة على اسم مفعول ثانٍ لتدعوا بمعنى تسموا و(ما) زائدة والمفعول الأول محذوف، والتنوين في (أياً) عوض عن المضاف. وقوله: (فله)^(٤) جواب الشرط. (فله) عائد على مسمى الاسمين وهو واحد. أي: فلمسمّاهما الأسماء الحسنَى.

فالآيتان سيقنا للاستدلال بهما على أن (ما) تزداد لغوًا في حروف الشرط. ومن هذه الحروف مهما.

فمذهب الخليل^(٥) أن (مهما) (ما) ألحقت بها (ما) كما تلحق بسائر كلمات الشرط، نحو أينما وأياً ما، ثم استكره تتابع المثليين فأبدلت ألف

وانظر: حاشية الصبان (١٣/٤).

(١) المقتضب (٤٧/٢ — ٤٨).

(٢) هي قراءة الجمهور وقرأ طلحة بن مصوف: (أَيُّ مَنْ تَدْعُونَ) وتخرّج هذه القراءة على أن تكون (من) زائدة على مذهب الكسائي أو على الجمع بين أداتي شرط على وجه الشذوذ كما جمع بين حرفي جر، نحو قول الشاعر:

فأصبحن لا يسألنني عن بما به . البحر المحيط ٩٠/٦.

(٣) حاشية الصبان (٧/٤).

(٤) البحر المحيط (٩٠/٦).

(٥) الكتاب (٥٩/٣)، وانظر: الكافية بشرح الرضي (٢٥٣/٢).

(ما) الأولى (هاء) لتجانسهما في الهمس.
ومذهب الجمهور^(١) أنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ﴾^(٢).
ومذهب الكوفيين^(٣) أنها مركبة من (مه) بمعنى اكْفُفْ زيدت عليها (ما) الشرطية وفيه بعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بُعد وهو أن يقال في:

مهما تفعلُ افعلُ أنه ردُّ على كلام مقدر، كأنه قال لك قائل أنت لا تقدر على ما أفعل، فقلت: مهما تفعلُ افعلُ، ولو ثبت ما حكى الكوفيون عن العرب (مَهْمَنْ) بمعنى (من) كما في قوله:

أماوي مَهْمَنْ يَسْتَمِعُ فِي صَدِيقِهِ * * * أَقَاوِيلَ هَذَا النَّاسِ مَاوِي يَنْدَمُ^(٤)
لكان مقويًا لمذهب الكوفيين.

والوجه^(٥) قول الخليل لأنه به يلزم أن يكون كل موضع جاء فيه مهما أريد فيه معنى الكف، وما أظن القائل: وأنتك مهما تأمري القلب يفعل^(٦)

أراد وإن: اكففي ما تأمري القلب يفعل. ولذلك تكتب بالألف، ولو كانت كلمة واحدة لكتبت بالياء لأن الألف إذا وقعت رابعة كتبت

(١) حاشية الصبان (٨/٤).

(٢) الأعراف آية ١٣٢ ونصها: ﴿ وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لَيْسَ حَرْنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ

بِمُؤْمِنِينَ ﴾.

(٣) حاشية الصبان (٨/٤)، والكافية (٢٥٣/٢).

(٤) من الشواهد المجهول قائلها، انظر: الخزانة (٦٣١/٣)، وشرح المفصل (٨/٤).

(٥) شرح المفصل (٤٣/٧).

(٦) هذا عجز بيت لامرئ القيس وصدرة: أَعْرَكَ مَنِّي أَنْ حَبَّكَ قَاتَلِي.

ياء.

والدليل^(١) على أن (مهما) فيها معنى (ما) أنه يجوز أن يعود عليها الضمير. والضمير لا يعود إلا على الاسم. كقولك: مهما تعمل من صالح تجاز عليه، فالهاء عليه يعود إلى (مهما)، وقال الشاعر^(٢):
 إِذَا سُدَّتْهُ سُدَّتْ مِطْوَاعَةٌ * * وَمَهْمَا وَكَلَّتْ إِلَيْهِ كَفَاهُ
 فالهاء في كفاه تعود إلى (مهما) كما تعود إلى (ما).
 ومما يؤيد قول الخليل أنه قد استفهم (بهما) كما يستفهم بما نحو قول الشاعر أنشد أبو زيد في نوادره^(٣):
 مَهْمَا لِي اللَّيْلَةُ مَهْمَا لِي * * أودى بِنَعْلِيَّ وَسِرْبَالِيَهُ
 يريد مالي.

الشاهد الثالث: قال^(٤): «وسألت الخليل عن قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيْتٌُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٥) فقال: هذا كلامٌ معلقٌ

(١) شرح المفصل (٤٤/٧).

(٢) هذا البيت من أبيات للمنخل الهذلي يرثي أباه أولها:

لعمرك ما إن أبو مالك * * وانٍ ولا بضعيفٍ قواه

ولكنه حينٌ لـين * * كفاليه الرحمه عردناه

ينظر: شرح المفصل (٤٤/٧).

(٣) هذا البيت مطلع قصيدة لعمر بن ملقط الطائي رواها أبو زيد في نوادره وبعده:

إنك قد يكفيك بغي الفتى ووراه أن تركض العاليه

ينظر: شرح المفصل (٤٥/٧).

(٤) الكتاب (٦٤/٣).

(٥) الروم الآية ٣٦ وسياقها: ﴿وَإِذَا أَذَقْنَا النَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا بِهَا وَإِنْ تُصِبَّهُمْ سَيْتٌُ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾.

بالكلام الأول كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول، وهذا هاهنا في موضع قنطوا، كما كان الجواب بالفاء في موضع الفعل «اهـ».

الشاهد في قوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ حيث وقعت الجملة الاسمية في موضع الفعل قنطوا^(١)، ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ﴾ شرط وجوابه: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾^(٢) فإذا جواب بمتزلة الفاء؛ لأنها لا يبتدأ بها كما لا يبتدأ بالفاء، وإنما لم يبتدأ بإذا؛ لأنها التي للمفاجأة، فإذا التي فيها معنى الشرط غير التي للمفاجأة، والتي للشرط يبتدأ بها فلا تكون جواباً للشرط، وإذا التي للمفاجأة لا يبتدأ بها، فأشبهت التي للمفاجأة الفاء في جواب الشرط وذلك للتأكيد.

قال: «ونظير ذلك قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾»^(٣).

والشاهد فيها في قوله تعالى: ﴿أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾ فالمعنى: أم صمتم وساقها للتنظير على أن الجملة الاسمية يجوز تقديرها بفعل. قال النحاس^(٤): "المعنى في أم أنتم صامتون وفي أم صمتم واحد." وقال الفراء^(٥): "وهذا كلام أكثر العرب أن يقولوا: سواء عليّ أقمت

(١) قال المبرد في المقتضب (٥٨/٢): «ول (إذا) موضع آخر وهي التي يقال لها: حرف

المفاجأة.. وتكون جواباً للجزاء كالفاء قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَمَّا قَدَّمَتْ

أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ «.

(٢) مشكل إعراب القرآن (١٧٩/٢)

(٣) الأعراف آية: ١٩٣

(٤) إعراب القرآن (٢٧٤/٣)

(٥) معاني القرآن للفراء (٤٠١/١)

أقمت أم قعدت، ويجوز سواء علي أقمت أم أنت قاعد^(١).
وإنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية بدلاً من الفاء التي هي
الأصل متى استوفى الكلام أربعة شروط^(٢):
الأول: أن تكون أداة الشرط هي (إن) أو (إذا) الشرطية غير
الجازمة.

الثاني: أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة فإذا كانت منفية لم تقترن بإذا.
الثالث: أن تكون غير طلبية.

الرابع: أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بأن المؤكدة.
ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى: [وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ
أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ].

الشاهد الرابع: قال^(٣): «قال عز وجل: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ
تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^(٤) اهـ.

والشاهد في الآية قوله تعالى: [لَنَكُونَنَّ]، حيث وقعت جواباً لقسم
محذوف والتقدير: وإن لئن لم تغفر لنا. فأهملت (إن) حيث قبح في الكلام
أن تعمل في الأفعال حتى تجزمها ولا يكون لها جواباً. قال سيبويه:
«وزعم أنه لا يحسن الكلام إن تأتي لأفعلن، من قبل أن لأفعلن تجيء
مبتدأة، ألا ترى أن الرجل يقول لأفعلن كذا وكذا. فلو قلت: إن أتيتني

(١) والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٥٨/٢)، وابن السراج في الأصول (١٦١/٢)،
والسيوطي في الهمع (٣٢٨/٤)، وشرح ابن عقيل (٣٧٦/٢).

(٢) ينظر: شرح التصريح (٢٥١/٢).

(٣) الكتاب (٦٦/٣).

(٤) الأعراف آية ٢٣ وهي: ﴿قَالَ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ
الْخَاسِرِينَ﴾.

لأكرمَنَّكَ، وإن لم تأتي لأغمنَنَّكَ، جاز لأنَّه في معنى لعن أتيتني لأكرمَنَّكَ،
ولعن لم تأتي لأغمنَنَّكَ، ولا بد من هذه اللام مضمرةً أو مظهرةً لأنَّنا
لليمين، كأنَّك قلت: والله لعن أتيتني لأكرمَنَّكَ»^(١).

الشاهد الخامس: قال^(٢): «وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي
أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾»^(٣).

والشاهد في قوله تعالى: (أَكُنْ) حيث كانت (إن) عاملة فلم يحسن
إلا أن يكون لها جواب ينجزم بما قبله.

لتوضيح هذه المسألة نذكر طرفاً من رأي بن مالك^(٤) فيها:

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم * جواب ما أخرت فهو ملتزم

كل واحدٍ من الشرط والقسم يستدعي جواباً، وجواب الشرط إما
مجزوم أو مقرون بالفاء، وجواب القسم إن كان جملة فعلية مثبتة مصدرية
بمضارع أكد باللام والنون نحو: والله لأضربنَّ زيداً. وإن صدرت بماضٍ
اقترن باللام وقد، نحو: والله لقد ضربت زيداً، وإن كانت الجملة اسمية
فبان واللام أو اللام وحدها أو بأن وحدها، نحو: والله لزيد قائم، والله
إن زيداً قائم.

وإن كان جملة فعلية منفية بما أو لا أو إن نحو: والله ما يقوم زيدٌ ولا
يقوم زيدٌ، وإن يقوم زيد، والاسمية كذلك.

(١) الكتاب (٦٦/٣).

(٢) الكتاب (٦٦/٣).

(٣) الآية ٤٧ من سورة هود وسياقها: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ

وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَسِرِينَ﴾.

(٤) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (١٢٦/٢).

فإن اجتمع شرط وقسم وحذف جواب المتأخر منهما لدلالة جواب الأول عليه، فتقول: إن قام زيدٌ والله يقيم عمرو، فتحذف جواب القسم لدلالة جواب الشرط عليه، وتقول: والله إن قام زيد ليقومنَّ عمرو فتحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه. فإن تقدم عليهما ذو خبر رجح الشرط مطلقاً فتقول: زيدٌ إن قام والله إن قام أكرمه.

الشاهد السادس: قال سبويه^(١): «ومثلُ ذلكَ قوله: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾^(٢)».

الشاهد في الآية الكريمة جزم الجواب (نوفٍ)؛ لأن الشرط ماضٍ في موضع جزم. فالأول من اللفظ ماضٍ والثاني مستقبل، كما قال زهير:
* وَمِنْ هَابِ أَسْبَابِ الْمَنَايَا يَنْلُنُهُ * * * * *

قال مجاهد: نوفٌ له حسناته في الدنيا، وقال ميمون بن مهران: ليس أحدٌ يعمل حسنة إلا وفي ثوابها، فإن كان مسلماً وُفي في الدنيا والآخرة، وإن كان كافراً وُفي في الدنيا^(٣).

الشاهد السابع: قال^(٤): «ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنْقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾^(٥) اهـ».

(١) الكتاب (٦٨/٣).

(٢) الآية ١٥ من سورة هود. وسياقها: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفٍ إِلَيْهِمْ

أَعْمَلَهُمْ فِيهَا وَهُمْ فِيهَا لَا يَبْحُسُونَ﴾.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٢٧٥/٢).

(٤) الكتاب (٦٩/٣).

(٥) آية ٩٥ من سورة المائدة وسياقها: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ

الشاهد في الآية الكريمة في قوله: ﴿فَيَنْتَقِمُ﴾ حيث وقع فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً.
وإذا كان الشرط ماضياً والجزاء مضارعاً جاز جزم الجواب ورفعته وكلاهما حسن.

قال ابن مالك رحمه الله^(١):

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفَعُكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ * * وَرَفَعُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ
وقوله: (من عاد)^(٢) من شرطية أو موصولة تضمنت معنى الشرط،
(والفاء) في (فينتقم) جواب الشرط أو الداخلة بأي الموصولة الذي ضمن
معنى الشرط. وهو إضمار مبتدأ: أي: فهو ينتقم الله منه.

الشاهد الثامن: قال^(٣): «ومثله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا﴾^(٤)».

قوله تعالى^(٥): ﴿فَأُمْتِعْهُ﴾ ﴿قرأ ابن عامر: (فَأُمْتِعْهُ) بالتخفيف وقرأ
الباقون بالتشديد وهما لغتان.

=

مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ
طَعَامٌ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ
مِنْهُ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿٢٧٣﴾

(١) شرح ابن عقيل (٣٧٣/٢).

(٢) إعراب القرآن للنحاس (٢٧٥/٢). والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٣٤٧/٢).

(٣) الكتاب (٦٨/٣).

(٤) الآية ١٢٦ من سورة البقرة وسياقها: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ
مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمْتِعْهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَىٰ عَذَابِ النَّارِ
وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴿٢٧٣﴾

وَيَسَّ الْمَصِيرُ ﴿٢٧٣﴾

(٥) انظر: الكشف (٢٦٥/١)، والحجة لابن زنجلة ص ١١٤، والإتحاف ١٤٨.

والشاهد في قوله تعالى: ﴿فَأْمَتُّهُ﴾ حيث وقع فعل الشرط ماضياً وجوابه مضارعاً.

و(مَنْ) يجوز فيه ثلاثة أوجه^(١):

أحدها: أن تكون موصولة، وفي محلها حينئذٍ وجهان: أحدهما: أنها في محل نصب بفعل محذوف تقديره: قال الله وأرزق من كفر. ويكون (فأمتعه) معطوفاً على هذا الفعل المقدر.

والثاني من الوجهين: أن يكون في محل رفع بالابتداء و(فأمتعه) الخبر ودخلت الفاء في الخبر تشبيهاً له بالشرط.

الثاني من الأوجه الثلاثة: أن تكون نكرة موصوفة.

الثالث: أن تكون شرطية ومحلها الرفع على الابتداء فقط و(فأمتعه)

جواب الشرط.

ولا يجوز في من في جميع وجوهها أن تكون منصوبة على الاشتغال. وقرئ: (أمتعه) مخففاً من أمتع يمتع وهي قراءة ابن عامر. و(فأمتعه) بسكون العين وفيها وجهان، أحدهما: أنه تخفيف كقوله: فاليوم أشرب غير مستحقب.

والثاني^(٢): أن الفاء زائدة وهو جواب الشرط فلذلك جزم بالسكون. وقرأ ابن عباس ومجاهد (فأمتعه ثم اضطره) على صيغة الأمر فيهما، ووجهها أن يكون الضمير في (قال) لإبراهيم، يعني سأله ربه ذلك. و(من) على هذه القراءة يجوز أن تكون مبتدأ، وأن تكون منصوبة على الاشتغال بإضمار فعل سواء

(١) انظر: الدرر المصون للحلي (١١٠/٢)، ومشكل إعراب القرآن (٥٠/١)، وإعراب النحاس (٢٦٠/١).

(٢) الدرر المصون (١١١/١).

جعلتها موصولة أو شرطية إلا أنك إذا جعلتها شرطية قررت الناصب لها متأخراً عنها؛ لأن أداة الشرط لها صدر الكلام.

وقال الزمخشري^(١): (ومن كفر) عطف على (من آمن) كما عطف (من ذريتي) على الكاف في (جاعلك).

وقال أبو حيان^(٢): "أما عطف (من كفر) على (من آمن) فلا يصح لأنه يتنافى تركيب الكلام، لأنه يصير المعنى قال إبراهيم وارزق من كفر لأنه لا يكون معطوفاً عليه حتى يشركه في العامل، (ومن آمن) العامل فيه فعل الأمر، وهو العامل في (ومن كفر) وإذا قدرته أمراً تنافى مع قوله (فأمتعه) لأن ظاهر هذا إخبار من الله بنسبة التمتع وإجائهم إليه تعالى، وأن كلاً من الفعلين تضمن ضمير الله تعالى، وذلك لا يجوز إلا على بعد بأن يكون بعد الفاء قول محذوف فيه ضمير الله تعالى، أي: قال إبراهيم وارزق من كفر، فقال الله تعالى: (أمتعه قليلاً ثم أضطره)".

الشاهد التاسع: قال^(٣) «ومثله: ﴿فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾^(٤)».

قرأ الجمهور: (فلا يخاف) بالنفي^(٥).

قال الراغب الأصفهاني^(٦): النجس: نقص الشيء على سبيل الظلم

(١) الكشاف (١/٣١٠).

(٢) البحر المحيط (١/٣٨٥).

(٣) الجن آية ١٣ ونصها: ﴿وَأَنَا لَمَّا سَمِعْنَا الْمَدَىٰءَ آمَنَّا بِهِ فَمَنْ يُؤْمِنُ بِرَبِّهِ فَلَا يَخَافُ بَخْسًا وَلَا رَهَقًا﴾.

رَهَقًا

(٤) المرجع السابق

(٥) البحر المحيط (٨/٣٥٠)، وقراءة يحيى بن وثاب والأعمش (فلا يخف) على النهي.

(٦) مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ص ٣٥، والآية من شواهد المبرد (٢/٤٧)،

وقال: رهِق ورهِقته ورهِقه الأمر غشيه بقهر، يقال: رهِقته وأرهِقته نحو ردفته وأردفته. ومنه أرهِقت الصلاة وأرهِقتها إذا أخراً حتى غشي وقت الأخرى.

والشاهد في قوله تعالى: (فلا يخافُ) حيث وقع فعل الشرط مضارعاً وجوابه مضارعاً.

قال ابن مالك رحمه الله تعالى^(١):

وماضيين، أو مضارعين * * * تُلفيهما أو مُتخالفين

يريد: أنه إذا كان الشرط والجزاء جملتين فعليتين فيكونان على أربعة أشياء:

الأول: أن يكون الفعلان ماضيين نحو: إن قام زيدٌ قام عمرو، ويكونان في محل جزم.

والثاني: أن يكونا مضارعين، نحو: إن نعم زيدٌ نعم عمرو. ومنه قوله

تعالى: ﴿وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾^(٢).

والثالث^(٣): أن يكون الأول ماضياً والثاني مضارعاً، ومنه قوله تعالى:

﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَلَهُمْ فِيهَا﴾^(٤).

والرابع: أن يكون الأول مضارعاً، والثاني ماضياً. وهو قليل ومنه

والسيوطي في الهمع (٣٢٩/٤).

(١) انظر: شرح ابن عقيل ج ٤ ص ٣١، وشرح التصريح ج ٢/٢٥٠، وحاشية الصبان (١١/٤).

(٢) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٣) شرح ابن عقيل (٣١/٤).

(٤) الآية ٥١ من سورة هود.

قول الشاعر:

مَنْ يَكْدِينِي بِسُنِّي كُنْتُ مِنْهُ * * كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ
 وَخَصَّهُ الْجُمْهُورُ بِالضَّرُورَةِ، وَمَذْهَبَ الْفِرَاءِ جَوَازَهُ، لَمَّا رَوَاهُ
 الْبُخَارِيُّ مِنْ قَوْلِهِ اللَّهُ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»^(١).
 وَمِنْ قَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ
 مَقَامَكَ رِقًا»^(٢)، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نَشَأْ نُزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾^(٣).
 وَقَوْلُ الشَّاعِرِ^(٤):

إِنْ يَسْمَعُوا رِيْبَةً طَارُوا بِهَا فَرِحًا * * وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا
 هَذَا بَابٌ مَا يَرْتَفِعُ بَيْنَ الْجَزْمِ وَيَنْجُزُ بَيْنَهُمَا:
 الشَّاهِدُ الْأَوَّلُ: قَالَ^(٥): «وَسَأَلْتُهُ عَنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
 يَلْقَ أَثَامًا﴾^(٦)، فَقَالَ: هَذَا كَالْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ مِضَاعِفَةَ الْعَذَابِ هُوَ لَقِيَّ
 الْآثَامِ».
 قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ: (يَضَعُّفٌ) مُشَدَّدَةً الْعَيْنِ بِغَيْرِ أَلْفٍ جِزْمًا (وَيُخَلَّدُ فِيهِ)
 جِزْمًا.

(١) رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، كتاب الإيمان باب قيام ليلة القدر من الإيمان،
 ١٦/١ رقم الحديث ٣٥

(٢) الحديث أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: (لقد كان في يوسف
 وأخوته آيات للسائلين) ٤/١٤٩-١٥٠ - رقم الحديث ٣٣٨٤

(٣) آية ٤ من سورة الشعراء.

(٤) البيت لقنبن بن أم صاحب، ويروى عجزه:

وما يسمعون من صالح دفنوا * * * * * انظر: شرح ابن عقيل (٣/٣٤).

(٥) الكتاب ص ٨٧.

(٦) الآية: (٦٨، ٦٩) من سورة الفرقان. وتتمتها: ﴿وَيُخَلَّدُ فِيهِ مُهَكَاتًا﴾.

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر: (يُضَاعَفُ له العذابُ)،
(ويُخْلَدُ) بالرفع فيهما غير أن ابن عامر قرأ: (يُضَعَّفُ) بغير ألف ويشدّد
العين.

وقرأ حفص: (فيه، مهانا) يصل الهاء بالياء، وكذلك ابن كثير وقرأ
نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي (يضاعفُ له.. ويخلدُ) جزماً والياء من
(يُخْلَدُ) مفتوحة^(١).

فالشاهد في قراءة الجزم أنَّه لما اتصل بعض الكلام ببعض جعلت
(يضاعفُ) بدلاً من قوله: (يلق) فجزمته ورددت عليه (ويخلدُ) بالجزم
عطفًا بالواو^(٢).

أما قراءة^(٣) الرفع فالحجة فيها أنه لما اكتفى الشرط بجوابه كان ما
أتى بعده مستأنفاً.

الشاهد الثاني: قال^(٤): «قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُفْتَلِكُمْ يُؤَلُّوكمُ الْأَدْبَارَ

(١) السبعة لابن مجاهد ص ٤٦٧، والتيسير للداني ص ١٦٤، والنشر للجزري (٢٣٤/٢)،
والآية من شواهد المبرد المقتضب (٦٢/٢ - ٦٣)، وابن السراج في الأصول (١٨٩/٢)،
والسيوطي في الممع (٢٢٠/٥)، والكافية لابن الحاجب (٢٦١/٢).

(٢) قال المبرد: (لو قلت: إن تأتيني أعطك أحسن إليك جاز وكان حسناً؛ لأن العطية
إحسان، فلذلك أبدلته منه. ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلِقْ أَثَامًا﴾^(٦٨)
يُضَعَّفُ لَهُ الْكَذَابُ؛ لأن لقي الآثام هو تضعيف العذاب المقتضب ٢٦١/٢.

وفي الكامل (١٤٢/٢) قال الله عز ذكره ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلِقْ أَثَامًا﴾، ثم فسر فقال:
﴿يُضَعَّفُ لَهُ الْكَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيُخْلَدُ فِيهِ مُهَانًا﴾، فجزم يُضاعف لأنه بدلٌ من
قوله: ﴿يَلِقْ أَثَامًا﴾؛ إذ كان إياه في المعنى.

وفي الخزانة (٢٧٣/٢): (الآية بدل الكل من الكل وهو الظاهر من كلام سيبويه)

(٣) انظر: الكشف (١٤٧/٢)، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٥١٤.

(٤) الكتاب (٩٠/٢).

ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ ﴿١﴾ .»

الشاهد في الآية: أن الشرط إذا استوفى فعله وجوابه ثم جئت (بثم) جاز الجزم والرفع وكلاهما ورد في القرآن.

فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقْتَلُوا يَوْمَئِذٍ يَمُوتُوا﴾ شرط وجوابه: ﴿ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ . استئناف إخبار أنهم لا ينصرون أبداً، ولم يشترك في الجزاء فيجزم؛ لأنه ليس مرتباً على الشرط بل التولية مترتبة على المقاتلة والنصر منفي عنهم أبداً سواء قاتلوا أم لم يقاتلوا، إذا منع النصر سببه الكفر فهي جملة معطوفة على جملة الشرط والجزاء.

وذهب بعضهم أن جواب الشرط يقع عقب المشروط و(ثم) للتراخي فلذلك لم تصلح في جواب الشرط والمعطوف على الجواب كالجواب، وما ذهب إليه هذا الذهاب خطأ؛ لأن ما زعم أنه لا يجوز جاء في أفصح الكلام قال تعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾، فجزم المعطوف بثم على جواب الشرط وثم هنا ليست للمهلة في الزمان، وإنما هي للتراخي^(٢).

الشاهد الثالث: قال^(٣): «وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا يَسْتَبَدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ﴾^(٤).

(١) سورة آل عمران آية: ١١١ ونصها ﴿لَنْ يَضُرُّكُمْ إِلَّا آذَىٰ ۖ وَإِنْ يُقْتَلُوا يَمُوتُوا يَوْمَئِذٍ يَمُوتُوا﴾ .

(٢) ينظر: إعراب القرآن للنحاس (٤٠٠/١)، والبحر المحيط (٣٠/٣)، والمقتضب (٦٧/٢)، وشرح المفصل لابن يعيش (٥٥/٧)، والكافية لابن الحاجب ص ٢٦٧.

(٣) الكتاب (٩٠/٣).

(٤) آية ٣٨ من سورة محمد ونصها: ﴿هَٰئِذٍ هُوَ لَآءٌ تَدْعُونَ لِئَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ

الشاهد في الآية: أن الشرط إذا استوفى فعله وجوابه ثم جئت (بشم) جاز الجزم والرفع، فالجزم على إشراك الثاني مع الأول في الجواب، والرفع على القطع والاستئناف.

ومثال الجزم هذه الآية حيث عطف (ثم لا يكونوا) على الجواب (يستبدل) ومثال الرفع الآية السابقة.

وكله جائز صحيح، وحكم الجميع واحد إلا الفاء والواو فإنه قد أجاز بعضهم فيهما النصب، وهو قليل. قال ابن مالك رحمه الله^(١):

وَالفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنُ * * بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ بِتَثْلِيثِ قَمِنْ أَيْ: حَقِيقٌ.

الشاهد الرابع: قال^(٢): «وبلغنا أن بعضهم قرأ: (يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء ويعذب من يشاء والله على كل شيء قدير)^(٣)».

قراءة النصب التي أوردتها سببويه في قوله: (فيغفر... ويعذب) قرأ بها ابن عباس والأعرج وأبو حيوة، وهي قراءة شاذة.

مَنْ يَبْخُلْ وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنِ نَفْسِهِ ۗ وَاللَّهُ الْعَزِيزُ وَأَسْتُرُ الْفُقَرَاءِ وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا أَمْثَلَكُمْ * * *

(١) انظر هذه المسألة في شرح التصريح (٢/٢٥٢)، وحاشية الصبان (٤/١٧)، وشرح ابن عقيل (٤/٣٩)، وأوضح المسالك (٤/٢١٢).

(٢) الكتاب (٣/٩٠).

(٣) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة ونصها: ﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبَدُّوْا مَا فِي

أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * * *

وقرأ ابن عامر وأبو جعفر ويعقوب برفع الراء والباء (فيغفرُ، ويعذَّبُ)، وقرأ ابن عامر وعاصم وأبو جعفر ويعقوب بجزمهما^(١).
والشاهد في قراءة من نصب (فَيَغْفِرُ... وَيُعَذِّبُ) حيث نصباً على إضمار أن^(٢)، فانسبك منها مع ما بعدها مصدر مرفوع معطوف على مصدر متوهم من الحساب تقديره: يكن محاسبة فمغفرة وتعذيب^(٣).
وحجة من قرأ: (فيغفرُ... ويعذَّبُ) بالجزم أنه عطفه على (يُحَاسِبُكُمْ) الذي هو جواب الشرط، فهو أقرب للمشاكلة بين أول الكلام وآخره^(٤).

وحجة من رفع أن الفاء يستأنف ما بعدها، فرفع على القطع مما قبله، إما أن يكون أضمراً مبتدأ على تقدير: فالله يغفرُ ويعذَّبُ فيكون جملة من ابتداء وخبر معطوفة على جملة من فعل وفاعل^(٥). ويجوز أن يكون الفعل مقدر فتكون جملة معطوفة من فعل وفاعل على مثلها والتقدير: فيغفرُ لمن يشاء ويعذَّبُ من يشاء.

والجزم هو الاختيار؛ لاتصال الكلام ولأن عليه أكثر القراء. وقرئ في الشاذ بحذف الفاء، والجزم على أنه بدل من يحاسبكم^(٦).

(١) ينظر: التيسير ص ٨٥، والسبعة لابن مجاهد ص ١٩٥، والكشف (٢/٣٢٣).

(٢) الإتحاف ص ١٦٧.

(٣) البحر المحيط (٢/٣٦٠)، والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٢/٢٢ - ٦٧)، وابن

يعيش في شرح المفصل (٧/٥٥)، وابن هشام في أوضح المسالك (٤/٢١٣).

(٤) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٥٢ - ١٥٣ والحجة لابن خالويه ص ١٠٤.

(٥) ينظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ١٥٢ - ١٥٣ والحجة لابن خالويه ص ١٠٤.

(٦) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ص ١٢١، والبحر المحيط (٢/٣٦١).

الشاهد الخامس: قال^(١): «وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلِإِن تَخَفُوهَا وتَوْتُوها أَلْفُقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(٢) والرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيد^(٣)؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجري في غير الجزاء».
اختلفوا في الياء والنون، والرفع والجزم من قوله: (ويُكفِّرُ).
فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر: (ونُكفِّرُ) بالنون والرفع.

وقرأ نافع وحمة والكسائي: (ونكفِّرُ) بالنون وجزم الرّاء.
وقرأ ابن عامر وعاصم في رواية حفص: (ويُكفِّرُ عنكم) بالياء والرفع.

وروى الكسائي عن أبي بكر، عن عاصم (ونُكفِّرُ) بالنون والجزم^(٤).
والجزم^(٤).

وقوله: (فهو خيرٌ لكم) الجملة جواب شرط وموضعها جزم والتقدير: فالإخفاء خير لكم (ونكفِّرُ عنكم) يقرأ بالنون على إسناد الفعل إلى الله عزَّ وجلَّ، ويقرأ بالياء على هذا التقرير أيضاً.
والشاهد في قراءة رفع (ونكفِّرُ) على إضمار مبتدأ تقديره ونحن

(١) الكتاب (٩٠/٣).

(٢) آية ٢٧١ من سورة البقرة ونصها: ﴿إِن تَبُدُّوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِن تُخْفُوهَا وتَوْتُوها أَلْفُقْرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكْفِرُ عَنْكُمْ مِّن سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾.

(٣) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٩١، والكشف (٢١٦/٢).

(٤) ينظر: السبعة لابن مجاهد ص ١٩١، والنشر لابن الجزري (٢٣٦/٢)، والكشف (٣١٦/١)، والإتحاف ص ١٦٥.

نكفر.

الشاهد السادس:

قال سيبويه: «وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: «مَنْ يَضِلُّ اللهُ فَلَ هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ»^(١) وذلك لأن حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام في موضع يكون جواباً؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء؛ ولكنهم قد يضعون في موضع الجزاء غيره^(٢)».

قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر (وَيَذَرُهُمْ) بالنون والرفع .
وقرأ عاصم في رواية أبي بكر وحفص: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء مع الرفع .
وقرأ حمزة والكسائي: (وَيَذَرُهُمْ) بالياء مع الجزم^(٣) .
أورد سيبويه قراءة الجزم (ويذَرُهُمْ) شاهد^(٤) على العطف على موضع الفاء من قوله: (فلا هادي له) لأنها في موضع جزم إذ هي جواب الشرط^(٥) .

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر ونهي واستفهام أو تمن أو عرض:
الشاهد الأول: قال^(٦): «ومما جاء في هذا الباب من القرآن وغيره

(١) الأعراف الآية: ١٨٦.

(٢) الكتاب (٩٠/٣).

(٣) انظر التيسير للداني ص ١١٥، والسبعة لابن مجاهد ص ٢٩٨، والنشر لابن الجزري (٢٧٣/٢)، والكشف للقيس (٤٨٥/١).

(٤) انظر: مشكل إعراب القرآن (٣٣٦/١)، وانظر: إعراب النحاس (١٦٥/٢).

(٥) الآية من شواهد ابن هشام في أوضح المسالك (٢١٣/٤)، وابن الحاجب في الكافية (٢٦٧/٢).

(٦) الكتاب (٩٤/٣).

قوله عز وجل: ﴿ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُغْفِرُ لَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝١٠ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ
وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾^(١) فلما انقضت
الآية قال: { يغفر لكم } اهـ.

قرأ الجمهور: (تُنَجِّيْكُمْ) مخففاً، وقرأ الحسن والأعرج وابن عامر
مشدداً.

وقرأ الجمهور (تؤمنون.. وتجاهدون) وقرأ عبد الله بن
مسعود (آمنوا) و(جاهدوا) بصيغة الأمر^(٢).

الشاهد في قوله تعالى (يَغْفِرُ) جزم لأنه جواب الطلب.
وعامل الجزم فيه عند الخليل وسببويه إن الشرطية المحذوفة.
وذكر الزجاج^(٣) أن يغفر لكم جواب قوله: (تؤمنون بالله ورسوله)
فهو أمر بلفظ الخبر وليس جواب هل؛ لأن المغفرة لا تحصل بالدلالة على
الإيمان إنما تحصل بنفس الإيمان والجهاد، ويؤيد ذلك قراءة عبد الله بن
مسعود.

والأظهر^(٤) الوجه الأول وهو أن يكون جواب (هل) لأن تؤمنون

(١) الآية ١٠، ١١ من سورة الصف. ونصها: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجٍ يُغْفِرُ لَكُمْ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ ۝١٠ تَوَّابُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

(٢) انظر: التيسير ص ٢١٠، والسبعة لابن مجاهد ص ٦٣٥، والكشاف (٢/٣٢٠)، وحجة
القراءات لابن زنجلة ص ٧٠٨، والاتحاف ص ٤١٦.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٧/٤٨)، والآية من شواهد ابن السراج في الأصول
(١/١٧٧)، والمبرد في المقتضب (٢/٨٢)، وابن هشام في مغني اللبيب ص (٥٢٢)،
والسيوطي في الهمع (٦/٥٦).

(٤) المصادر السابقة.

إنَّما هو تفسير للتجارة على معناها لا على لفظها، ولو فسَّرَها على لفظها لقال: أن تؤمنوا؛ لأنَّ أن تؤمنوا اسم، وتجارة اسم، والاسم يبذل من الاسم ويقع موقعه، وقوله: (تؤمنون) كلام تام قائم بنفسه، وفيه دلالة على المعنى المراد، فمن حيث كان تفسيراً للتجارة فهو من جملة ما وقع عليه الاستفهام بـهل، والاعتماد في الجواب على (هل) في معنى الأمر لأنه لم يقصد إلى الاستفهام عن الدلالة على التجارة المنجية هل يدلون أو لا يدلون عليها، وإنما المراد الأمر والدعاء والحث على ما ينجيهم.

الشاهد الثاني: قال^(١): «فمثل الجزم قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ﴾^(٢).

الشاهد في قوله تعالى: ﴿ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا﴾^(٣) في موضوع أمر فيه معنى التهديد، ولا يُقال: وذَرَّ ولا واذِرْ، والعلة فيه عند سيوييه أنهم استغنوا عنه بترك. وعند غيره ثقل الواو فلماً وجدوا عنها مندوحة تركوها.

و(يأكلوا) جزم لأنه جواب الأمر، (ويتمتعوا) معطوف عليه.

الشاهد الثالث: قال^(٤): «ومثل الرفع قوله تعالى جدّه: ﴿ذَرَّهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾^(٥)».

(١) الكتاب (٩٨/٣).

(٢) الآية ٣ من سورة الحجر ونصها: ﴿ذَرَّهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِمُ الْأَمَلُ فَسَوْفَ يَعْمُونَ﴾.

(٣) إعراب القرآن للنحاس (٣٧٦/٢).

(٤) معاني القرآن ١/٣٤٣.

(٥) الآية ٩١ من سورة الأنعام.

لتوضيح الشاهد نذكر طرفاً من كلام سيبويه حوله: قال^(١):
«ويقول: ذرّه يُقْلُ ذاك، وذرّه يقولُ ذاك، فالرفعُ من وجهين: فأحدهما:
الابتداء، والآخرُ على قولك: ذرّه قائلاً ذاك، فتجعلُ يقول في موضع
قائل».

فالشاهد في قوله تعالى: (يلعبون) حيث وقعت حالاً من الهاء والميم
في (ذرهم)^(٢) ولا يكون حالاً من المضمّر في حوضهم؛ لأنه مضاف
والحال لا يكون من المضاف إليه.^(٣)
قال الفراء^(٤): "لو كانت جزءاً لكان صواباً، كما قال: (ذرهم يأكلوا
ويتمتعوا)"

الشاهد الرابع: قال^(٥): «وقال عزّ وجلّ: ﴿فَأَضْرَبَ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ
يَسًّا لَا تَخَفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ فالرفع على وجهين: على الابتداء، وعلى
قوله: اضربه غير خائب ولا خاش».
اختلفوا في قوله: (لا تخف دركاً) فقرأ حمزة وحده (لا تخف) جزماً
والتاء مفتوحة^(٦)، وقرأ الباقون: (لا تخاف) رفعاً بألف، ولم يختلفوا في فتح
فتح الراء من (دركاً).
والشاهد في قوله تعالى (لا تخافُ — ولا تخشى) فيجوز أن يكون

(١) الكتاب (٩٨/٣).

(٢) مشكل إعراب القرآن للقيسي (٢٧٧/١).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٣٤٣/١).

(٤) الكتاب (٩٨/٣).

(٥) الآية ٧٧ من سورة طه.

(٦) ينظر: التيسير ص ١٥٢، والسبعة لابن مجاهد ص ٤٢١، والكشف (١٠٢/٢)، وحجة
القراءات لابن زنجلة ص ٢٥٨، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٥، والإتحاف ص ٣٠٦.

رفع (لا تخافُ) (ولا تخشى) على الحال من الفاعل في اضرب لهم طريقاً في البحر غير خائفٍ دركاً ولا خاشياً، ويقوي رفع (لا تخافُ) إجماع القراء على رفع (ولا تخشى) وهو معطوف على الأول. ويجوز أن يكون رفعه على القطع والاستئناف أي: أنت لا تخاف دركاً^(١).

ويجوز^(٢) أن يكون صفة لطريق والتقدير: لا تخاف فيه دركاً، ثم حذف حرف الجرّ فوصل الفعل فنصب الضمير الذي كان مجروراً ثم حذف المفعول اتساعاً كقوله تعالى: ﴿وَإِخْشَاءُ يَوْمًا لَا يُجْزَى وَالَّذِينَ عَلَيْهِ﴾^(٣). والتقدير: لا يجزي فيه.

ومن جزم لا تخاف جعله جواباً لقوله (واضرب) على تقدير: إن تضرب لا تخف دركاً ممن خلفك ويرفع (تخشى) على القطع أي وأنت غير خاش.

وذكر ابن خالويه^(٤) وجهاً آخر في (تخشى) وهو أنه لما اطرح الياء أشبع فتحة الشين فصارت ألفاً ليوافيه رؤوس الآية التي قبلها بالألف. الشاهد السادس: قال^(٥): «وسألته عن قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ

(١) شرح المفصل (٥٢/٧).

(٢) شرح المفصل (٥٢/٧). وانظر: البحر (٢٦٤/٦).

(٣) آية ٣٣ من سورة لقمان ونصها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِقُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَاءُ يَوْمًا لَا يُجْزَى وَالَّذِينَ عَلَيْهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنِ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ﴾.

(٤) انظر: الحجة لابن خالويه ص ٢٤٥، والآية من شواهد ابن يعيش في شرح المفصل (٥٠/٧)، والسيوطي في الهمع (١٣١/٤)، وابن الحاجب في الكافية ص ٢٦٦.

(٥) الكتاب (١٠٠/٣).

أَفْعَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴿١﴾.

فقال: تأمروني كقولك: هو يقول ذاك بلغني، فبلغني لغو، فكذلك تأمروني كأنه قال فيما تأمروني، كأنه قال: فيما بلغني، وإن شئت كان بمرتلة:

* ألا أيهدا الزاجري أحضر الوغي *

قرأ نافع وابن عامر: (تأْمُرُونِي) بتخفيف النون، غير أن نافعاً فتح الياء: (تأْمُرُونِي) ولم يفتحها ابن عامر.

وقرأ ابن كثير: (تأْمُرُونِي) مشددة النون مفتوحة الياء. وقرأ الباقون: (تأْمُرُونِي) مشددة النون ساكنة الياء^(٢). وحجة من أظهر النونين أنه أتى به على الأصل، ولم يدغم، فالنون الأولى على الرفع والثانية هي الفاصلة بين الياء والفعل في قولك: ضربني ويضربني. وحجة من شدد أنه أدغم الأولى في الثانية لاجتماع المثلين، وحجة من قرأ بنون واحدة أنه حذف إحدى النونين لاجتماع المثلين وهو ضعيف، وإتباع ذلك في الشعر؛ لأنه إن حذف النون الأولى حذف علامة الرفع بغير جازم ولا ناصب وذلك لحن، وإن حذف النون الثانية حذف الفاصلة بين الفعل والياء فانكسرت النون التي هي علم الرفع وذلك لا يحسن؛ لأن التقدير فيه تكون المحذوفة الثانية^(٣).

الشاهد^(٤): في الآية نَصَبَ (غير) بـ (أَعْبُدُ) و (تَأْمُرُونِي) غير عامل،

(١) الآية ٦٤ من سورة الزمر ونصها: ﴿قُلْ أَفْعَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾.

(٢) ينظر التيسير ص ١٩٠، والكشف (٢/٢٤٠)، وانظر: حجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٢٤، والحجة لابن خالويه ص ٣١١.

(٣) الكشف (٢/٢٤١).

(٤) انظر: المقتضب (٢/٨٥)، والبحر المحيط (٧/٤٣٩).

كما تقول هو يفعل ذاك بَلَعَنِي، كَأَنَّكَ قَلْتَ: هو يفعل ذاك فيما بَلَعَنِي
قال سيبويه: وإن شئت كان بمرتلة: (١)
* أَلَا أَيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ *
وهو ضعيف؛ لأنه يؤدي إلى أن يقدر (أعبد) بمعنى عابداً غير الله،
وفيه فساد والذي عليه الناس هو الوجه الأول.
وفي المسألة خلاف في نصب (غير) (٢)
فـ (غير) منصوب بأعبد وهو أحد قولي سيبويه، والقول الآخر أن
التقدير: أن أعبد ثم حذف (أن) فرفع الفعل.
وقيل (٣): هو منصوبٌ بـ (تأمروني) على إسقاط الخافض، (أي:
تأمروني بغير الله عبادته، لأنَّ (أعبد) أصله (أن أعبد) فحذفت أن وارتفع
الفعل بعدها.

(١) الشاهد لطرفة بن العبد.

(والشاهد فيه حذف (أن) من قوله (أن أحضر الوعى). فإن قال قائل: ما الذي أحوج
إلى تقدير (أن) قيل له: معنى الكلام أحوج إلى هذا، فأصل الكلام: ألا أيُّهَذَا الزَّاجِرِيُّ
أَن أَحْضَرُ الْوَعْيِ، يريد عن حضور الوعى، وحذف (عن) فصار فصار (أن أحضر
الوعى) ثم حذف (أن) ورفع الفعل.
والفراء يرى النصب، ويقول: (ألا ترى أن ظهور (أن) في آخر الكلام يدل على أنها
معطوفة على أخرى مثلها في أول الكلام، وقد حذفها). انظر: الخزانة (٥٧/١).
أما نخبة البصرة فيرون أن حذف (أن) يدعو إلى رفع الفعل كما في المقتضب (١٨٥/٢)،
انظر: شرح أبيات سيبويه تأليف السيرافي تحقيق د/محمد علي سلطاني (١١٠/٢).
(٢) انظر: تفصيل هذه المسألة في الكتاب (١٠٠/٣)، ومعاني القرآن للأخفش (٤٥٧/٢)،
وإعراب القرآن للنحاس (٢٢٨/٢)، ومشكل إعراب القرآن (٢٦٠/٢)، وإملاء ما من به
الرحمن (٢١٦/٢)، والبحر المحيط (٤٣٨/٤).
(٣) المسائل السفرية ص ٢٤ مسألة (أفغير الله تأمروني أعبد) بم انتصب (غير)؟
والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٨٥/٢)، والسيوطي في الهمع (٢٢٦/١).

وجاز كون المفعول الثاني لـ (أمر) ذاتاً، وإنّما حقه أن يكون معيّناً كالخير والبر ونحوهما، إذ كانت الذوات لا يُؤمَرُ بها؛ لكونه قد أُبدل منه اسم معنى، وهو (أعبد) والبديل هو المعتمد بالحديث، وهو في نية الإحلال محل الأول.

وإنّما قدّرت (أن أعبد) بـ(عبادته)؛ لأن أعبد، فعل متعدّد لم يذكر مفعوله فلا بد من مفعول مقدر، وإنّما لم تقدر (غير) معمولة لـ (أعبد) كما هو الظاهر؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول و (أعبد) صلة لـ (أن) المضمرة قطعاً.

الشاهد السابع: قال^(١): «وقال الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ﴾^(٢)...».

وردت في هذه الآية أقوال عدّة هي:

قال المبرّد^(٣): «وأما قوله: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وما أشبهه فليس (يقولوا) جواباً لـ (قل) ولكن المعنى والله أعلم: قل لعبادي قولوا يقولوا. وكذلك: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾^(٤) إنّما هو: قل لهم يفعلوا يفعلوا» اهـ.

واختار ابن الأنباري ما قال المبرّد، وعدّه الكبري^(٤) فاسداً لوجهين: أحدهما: أن جواب الشرط يخالف الشرط إمّا في الفعل أو في الفاعل

(١) الكتاب (٩٩/٣).

(٢) آية ٣١ من سورة إبراهيم ونصها: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾.

(٣) المقتضب (٨٤/٢).

(٤) إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري (١٤).

أو فيهما فأماً إذا كان مثله في الفعل والفعال فهو خطأ، كقولك: قم تقم. والتقدير على ما ذكر في هذا الوجه: إن يقيموا يقيموا. والوجه الثاني: أن الأمر المقدر للمواجهة، وقيموا على لفظ الغيبة وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً.

وقال الفراء^(١): «جزمت (يقيموا) بتأويل الجزاء ومعناه والله أعلم معنى الأمر كقولك: قل لعبد الله يذهب عنّا، يريد: اذهب عنّا فجزم بنية الجواب للجزم وتأويله الأمر».

والشاهد عند سيبويه في قوله تعالى: (يقيموا) حيث جزم لتضمن الطلب معنى (إن).

قال ابن الحاجب^(٢): مملياً على قوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ جواب: قل، أي: قل لعبادي يقيموا، و﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَعْضُوا﴾ ، و﴿قُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ وحذف ما بين المقول استغناء بتفسير الجواب. أي قل لهم أقيموا الصلاة. وقل لهم: عضوا: أي قل لهم ما يقتضي الإقامة وما يقتضي الغض. وما اعترض به على هذا القول من أن الإقامة والغض ليست بلازمة للقول ليس بشيء فإن الجواب لا يقتضي الملازمة العقلية وإنما يقتضي الغلبة، وذلك حاصل فإن أمر الشرع للمؤمن بإقامة الصلاة يقتضي إقامة الصلاة منه غالباً، وذلك كاف. وما حكى عن أبي علي أنه قال: هو جواب أقيموا إن أراد به هذا المعنى فهو مستقيم في العبادة تسامح. وإن أراد أنه جواب لأقيموا على التحقيق كان فاسداً من وجهين:

(١) معاني القرآن للفراء (٧٧/٢).

(٢) الأمالي النحوية لابن الحاجب (١٢٠/١).

أحدهما: أنه يصير كقولك أخرج تخرج وهو فاسد الآي والسبب والمسبب.

الثاني: أنه كان يجب أن يقال (أقيموا) (يقيموا) لأنه يقول للمخاطبين.

ولا يجوز أن يقال للمخاطبين (يقيموا) فإن قيل يجعل (يقيموا) من قول الأمر فيندفع المحذور. فالجواب أنه إذا قدر هذا التقدير واندفع هذا المحذور ولزم محذور أعظم منه. هو أن يكون الأمر من كلام والجواب من كلام آخر ألا ترى أنك إذا جعلته جواباً لأقيموا، فأقيموا هذا من قول المأمور ويقيموا هو من قول الأمر فقد صار الأمر والجواب كلامين، وذلك فاسد، والله أعلم بالصواب».

هذا باب الحروف التي تنزل بمتزلة الأمر والنهي؛ لأن فيها معنى الأمر والنهي:

الشاهد الأول: قال^(١): «وسألت الخليل عن قوله عز وجل:

﴿فَأَصْدَقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾^(٢).

فقال: هذا كقول زهير:

بدا لي أن لستُ مدرك ما مضى ولا * * * سابق شيئاً إذا كان جائياً
قرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي: (وَأَكُنْ)
جزماً بحذف الواو، وقرأ أبو عمرو: (وَأَكُونُ) بواو^(٣).

(١) الكتاب (١٠٠/٣).

(٢) الآية: ١٠ من المنافقين وسياقها: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الِأَمَوْتُ

فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾.

(٣) انظر: التيسير ص ٢١١، والسبعة ص ٦٣٧، والكشف (٣٢٢/٢)، والإتحاف (٤/٧)،

والشاهد في قوله تعالى (وَأَكُنْ) حيث جزم على توهم الشرط؛ لأنَّ لولا معناه الطلب والتخضيض فإذا قلت: لولا تعطيني، فمعناه أعطني. فإذا أتى لها بجواب كان حكم جواب الأمر. إذ كان في معناه وكان مجزوماً بتقدير حرف الشرط^(١).

أمَّا قول زهير:

بدا لي أن لست مُدْرِكُ ما مضى * * ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٢)
فالشاهد فيه أنه خفض (سابق) بالعطف على خبر ليس على توهم الباء؛ لأنَّ الباء تدخل في خبر ليس كثيراً فلما كان خبرها مظنة الباء اعتقد وجودها فخفض المعطوف عليه وهو قوله: (ولا سابق).

الشاهد الثاني: قال^(٣): «ومثل ذلك: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾^(٤)...»
الشاهد^(٥) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ ودخلت الفاء في (فلهم) لما في

والحجة لابن خالويه ص ٣٤٦، والبحر (٢٧٥/٨).

(١) شرح المفصل (٥٦/٧).

(٢) هذا البيت ينسبه سيبويه تارة إلى زهير وتارة إلى صرمة الأنصاري، وينسبه قوم لابن رواحة الأنصاري، ونسبته إلى زهير هي الصحيحة.

والآية من شواهد المبرد في المقتضب (٣٣٩/٢)، وابن السراج في الأصول (١٨٥/٢)، وابن الحاجب في الكافية (٢٦٧/٢).

(٣) الكتاب (١٠٣/٣).

(٤) البقرة آية ٢٧٤ ونصها: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً

فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٥) انظر: مشكل إعراب القرآن (١١٥/١)، وإعراب القرآن للنحاس (٣٤٠/١).

الموصول من الإبهام، فشابه بإبهامه الإبهام الذي في الشرط فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط.

الشاهد الثالث: قال: «وقال تعالى جده^(١): ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾^(٢).

الشاهد في قوله تعالى: ﴿فَأِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾، حيث وقع خبر (إن) ودخلت الفاء في خبرها؛ لأنه نعت اسمها بـ (الذي)، و(الذي) مُبْهَمٌ، والإبهام حدٌّ من حدود الشرط، وحسن ذلك؛ لأنَّ (الذي) قد وصل (يَفْعَلُ) ولو وصل بغير فعلٍ لم يجز دخول الفاء في الخبر، ولو قلت: إنَّ أخاك نجالسٌ. لم يجز إذ ليس في الكلام ما فيه إبهام.^(٣)

قال الفراء^(٤): «وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ﴾ أدخلت العرب الفاء في خبر (إن)؛ لأنها وقعت على (الذي) و (الذي) حرف يوصل، فالعرب تُدخل الفاء في كل خبر كان اسمه ممَّا يوصل مثل: (مَنْ، والذي) وإلّاؤها صواب وهي قراءة عبد الله: (إن الموت الذي تفرون منه ملائكم).

ومن أدخل الفاء ذهب (بالذي) إلى تأويل الجزاء إذا احتاجت إلى أن توصل.

ومن ألقى الفاء فهو القياس، لأنك تقول: إن أخاك قائمٌ، ولا تقول:

(١) الكتاب (١٠٣/٣).

(٢) آية ٨ من سورة الجمعة ونصها: ﴿قُلْ إِنَّ أَلَمَوْتَ الَّذِي تَفْرُونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلْقِيكُمْ ثُمَّ

تُرَدُّونَ إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾.

(٣) مشكل إعراب القرآن (٢٧٧/٢).

(٤) معاني القرآن للفراء (١٥٥/٣)، والآية من شواهد السيوطي في الهمع (١٤/٤).

إن أحاك ففائم، ولو قلت: إن ضارب فظالم، كان جائزاً، لأن تأويل: إن ضاربك كقولك: إن من يضربك فظالم، فقس على هذا الاسم المفرد الذي في تأويل الجزاء فأدخله في الفاء هـ.

الشاهد الرابع: قال^(١): «ومثل ذلك: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ إِمَّا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾^(٢).

الشاهد^(٣) في قوله تعالى: (فَلَهُمْ) حيث دخلت الفاء في خبر إن لأنه تضمن اسمها بـ (الذي) والذي مبهم، والإبهام حد من حدود الشرط، فشابه بإبهامه الذي في الشرط فدخلت الفاء في خبره على المشابهة بالشرط.

الشاهد الخامس: قال^(٤): «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾^(٥)، أين جوابها؟...». قوله تعالى: (قُتِحَتْ) قرأ عاصم وحمزة والكسائي بتخفيف التاء، وقرأ الباقون بتشديد^(٦).

والتخفيف والتشديد لغتان، غير أن التشديد فيه معنى التكثير

(١) الكتاب (١٠٣/٣).

(٢) آية: ١٠ من سورة البروج ونصها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَنَوُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ إِمَّا لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

(٣) الآية من شواهد المبرد في المقتضب (٣٥٦/٢)، وابن السراج في الأصول (١٦٨/٢).

(٤) الكتاب (١٠٣/٣).

(٥) الآية ٧٣ من سورة الزمر ونصها: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾.

(٦) انظر: التيسير ص ١١٠، والسبعة ص ٥٦٣، والكشف (٢٤١/٢)، وحجة القراءات لابن زنجلة ص ٦٢٥، والحجة لابن خالويه ص ٣١١.

والتكرير، والتخفيف الاختيار للإجماع عليه.
 والشاهد في الآية حذف جواب (إذا) لعلم المخاطب لأي شيء
 وضع الكلام، قال الخليل^(١):
 «إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر (الجواب) في كلامهم، لعلم
 المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام، وزعم أنه قد وُجدَ في أشعار العرب
 رَبٌّ لا جوابَ لها من ذلك قول الشَّمَاخ^(٢):
 وَدَوِيَّةٌ قَفَرِ تَمَشَّى نَعَامَهَا * * كَمَشِي النَّصَارَى فِي خَفَافِ الْأَرْنَدِجِ
 وهذه القصيدة التي فيها هذا لم يجئ فيها جوابٌ لربِّ، لعلم
 المخاطب أنه يريد قطعها» قال محمد بن يزيد^(٣): والجواب محذوف أي:
 وسُعدُوا. وحذف الجواب بليغ في كلام العرب وأنشد:
 فلو أن نفساً تموت سوياً * * ولكنها نفسٌ تساقطُ أنفساً
 فحذف جواب (لو)، والتقدير لكان أرواح.
 وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين حول هذه الآية. وذلك في
 الواو التي في قوله تعالى: (وَفُتِحَتْ)^(٤).

(١) الكتاب (١٠٣/٣).

(٢) الشاهد للشماخ في ديوانه ص ٨٣، وسيبويه والشتتري (٤٥٤/١)، قال الأعمش: والشاهد
 فيه حذف جواب رب لعلم السامع، والمعنى: رب دوية قطعت أونحو ذلك، وقد رد عليه
 ما تأوله من حذف الجواب وزعم الراد أن بعده:
 قطعت إلى معروفها منكراتها وقد حُب آل الأمعز المتوهج

(٣) المقتضب (٨٠/٢).

(٤) ورد قوله تعالى (فتحت) كسرة بواو وكسرة بلا واو، قال تعالى في صلة أهل النار
 ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ جَهَنَّمَ زُمَرًا ۖ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا
 أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَتْلُونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِ رَبِّكُمْ وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا بَلَىٰ
 =

فالكوفيون يقولون الواو زائدة، وهذا خطأ عند البصريين؛ لأنها تفيد معنى وهو العطف.

الواو فيه عاطفة وليست زائدة، والجواب محذوف، والتقدير: حتى فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون.
قالوا: يا ولينا، فحذف القول. وقيل: جوابها فإذا شاخصة.

وقد جاء حذف الجواب في كتاب الله تعالى، وكلام العرب كثيراً، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمَةٌ بِهِ الْمَوْتَىٰ بَلْ لِلَّهِ الْأَمْرُ جَمِيعًا﴾ فحذف جواب (لو) ولا بد لها من الجواب. والتقدير فيه: ولو أن قرآناً سيرت به الجبال أو قطعت به الأرض أو كلم به الموتى، لكان هذا القرآن فحذفه للعلم به توكيداً للإيجاز والاختصار.

ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره، ألا ترى أنك لو قلت لعبدك «والله لئن قمت إليك وسكت عن الجواب ذهب فكره إلى أنواع العقوبة والمكروه من القتل فيكون ذلك أبلغ في ردعه وزجره. وقد عقد الأنباري في الإنصاف مسألة خلاف في زيادة الواو سنذكرها إن شاء الله^(١).

الشاهد السادس: قال^(٢): «وعن قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ

وَلَكِنْ حَقَّتْ كَلِمَةُ الْعَذَابِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ {الزمر: ٧١}.

وقال في صف أهل الجنة: ﴿وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ {الزمر: ٧٣}.

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (٢/٢٢٥).

(٢) الكتاب (١٠٣/٣).

ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ ﴿١﴾...».

اختلفوا في الياء والتاء من قوله: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ .
 فقرأ ابن كثير^(٢) وعاصم وأبو عمرو وحزمة والكسائي: ﴿وَلَوْ يَرَى
 الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ بالياء، وقرأ نافع وابن عامر: (ولو ترى) بالتاء.
 وقوله: (إذ يرون) كلهم قرأ بفتح الياء غير ابن عامر، قرأ: (إذ
 يرون) بضم الياء.
 والشاهد في الآية حذف جواب لو لدلالة المعنى عليه^(٣).
 الشاهد السابع: قال^(٤): ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ﴾^(٥).
 قرأ الجمهور (وَقُفُوا)^(٦) مبنياً للمفعول. ومعناه: حبسوا على النار.
 والشاهد في الآية^(٧): حذف جواب لدلالة المعنى عليه.
 وتقديره: لرأيت أمراً شنيعاً وهولاً عظيماً، وإذ معناه (إذا) فهو
 ظرف مستقبل فتكون لو هنا استعملت استعمال إن الشرطية.

(١) آية ١٦٥ من البقرة وهي: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ
 اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ
 اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾ {البقرة: ١٦٥}.

(٢) انظر: التيسير ص ٧٨، والسبعة ص ١٧٤، والكشف (٢٧١/١)، وحجة القراءات لابن
 زنجلة ص ١١٩.

(٣) الآية من شواهد المقتضب (٨٠/٢).

(٤) الكتاب (١٠٣/٣).

(٥) الأنعام آية ٢٧ ونصها: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وَقُفُوا عَلَى النَّارِ فَقَالُوا بَلَيْتْنَا نُرَدُّ وَلَا نَكْذِبُ بِمَا نَتَّبِعُ رَبَّنَا وَنَكُونُ
 مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾.

(٦) البحر المحیط (١٠١/٤).

(٧) الآية من شواهد المبرد (١٨٠/٢)، وابن يعيش (٧٠/١٠).

المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر، منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، للبنينا أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي (ت: ١١١٧هـ)، تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ — ١٩٨٧م، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
- الأصول في النحو، لابن السراج، أبي بكر محمد بن السري، (ت: ٣١١هـ)، تحقيق: د. عبد رب الحسين الفتلي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين والكوفيين، للأنباري، أبي البركات عبد الرحمن بن محمد (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق: محمد محي الدين، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ — ١٩٦١م، دار إحياء التراث العربي.
- البحر المحيط، لأبي حيان، أثير الدين محمد بن يوسف (ت: ٧٤٥هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م، دار الفكر، بيروت.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، عثمان بن سعيد، (ت: ٤٤٤هـ)، مكتبة المثني، بغداد.
- الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق: عبد العال مكرم، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ — ١٩٨١م، دار الشروق، بيروت، القاهرة.
- الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد للفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م، دار المأمون

- للتراث، دمشق، بيروت.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (ت: ٧٥٦هـ) تحقيق: أحمد الخراط، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار القلم، دمشق.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس (ت: ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار المعارف، القاهرة.
- الكافية لابن الحاجب، تحقيق: طارق نجم، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م، مكتبة الوفاء، جدة.
- الكتاب لسيبويه، أبي بشر عمر بن عثمان (ت: ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م، عالم الكتب، بيروت.
- الكشاف عن حقائق غوامض الترتيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل، للزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٢٨هـ)، دار المعرفة، بيروت.
- الكشاف عن وجوه القراءات السبع، لمكي قيسي، تحقيق: محي الدين رمضان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جني، تحقيق: علي النجدي ناصب وعبد الفتاح إسماعيل شلي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، دار سزكين للطباعة والنشر.
- المقتضب، للمبرد أبي العباس محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عزيمة، الطبعة الأولى، عالم الكتب، بيروت.

- إملاء ما منَّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، للعكبري؛ أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت: ٦١٦هـ)، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأمالي الشجرية، لابن الشجري، أبي السعادات هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ) الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.
- أمالي القرآن الكريم لابن الحاجب (ت: ٥٧٠هـ) تحقيق: هادي حسن حمودي - مكتبة النهضة العربية ط ١٤٠٥ - ١٩٨٥م
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، عبد > بن يوسف (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محي الدين، الطبعة الخامسة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، دار الجليل، بيروت.
- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب وهو المعروف بشرح شواهد سيبويه للأعلم الشنتمري، مطبوع بهامش كتاب سيبويه طبعة بولاق.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، أبي عبد الله جمال الدين، محمد بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: محمد كامل بركات، ط ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، دار الكتاب العربي، مصر.
- جامع البيان في تفسير القرآن - للطبري - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- حاشية الخضري، محمد الشافعي، (ت: ١٢٨٧هـ)، على شرح ابن عقيل، ١٣٩٩ - ١٩٧٨م، دار الفكر، بيروت.
- حاشية الصبان، محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ)، على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت.
- حجة القراءات لأبي زرعة، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، تحقيق:

- سعيد الأفغاني، الطبعة الرابعة ١٤٠٤هـ — ١٩٨٤م، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ — ١٩٨٣م، دار الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، وطبعة أخرى، دار صادر، بيروت
- دراسات لأسلوب القرآن العظيم، لعبد الخالق عزيمة، دار الحديث، القاهرة.
- دراسات في كتاب سيويه، د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (٢٧) الكويت -
- ديوان الشماخ - طبعة دار صادر - بيروت
- ديوان الفرزدق - طبعة دار صادر - بيروت
- ديوان حسان بن ثابت رضي الله عنه، تحقيق وليد عرفات، ١٩٧٤م، الهيئة المصرية.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد جمال الدين، (ت: ٧٦٩هـ)، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م، دار الفكر، بيروت.
- شرح الأشموني على الألفية منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، علي بن محمد (ت: ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- شرح التصريح على التوضيح، للأزهري، خالد (ت: ٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت.
- شرح الكافية للرضي، الطبعة الثالثة، ١٤٠٢هـ — ١٩٨٢م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- شرح المفصّل لابن يعيش، ابن علي بن يعيش النحوي، (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، الجزء الأول، تحقيق: رمضان عبد التواب وجماعة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشاهد وأصول النحو د. خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (٢٧) الكويت - ١٣٤٩هـ -
- شرح أبيات سيبويه تأليف السيرافي تحقيق د. محمد علي سلطاني، دار المأمون للتراث، ١٩٧٩م
- شرح المفصّل لابن يعيش، ابن علي بن يعيش النحوي، (ت: ٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المتنبّي، القاهرة.
- صحيح البخاري، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ)، الطبعة الأولى، دار الجليل، بيروت.
- فتح الغيوب في الكشف عن قناع الريب وهو حاشية الطيبي على الكشف، للطبي (ت: ٧٤٣هـ) جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم - دبي، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م
- الكامل في اللغة والنحو والتصريف، لأبي العباس المبرد، تحقيق - زكي المبارك، الطبعة الأولى - مطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر ١٩٣٦م
- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، محمد بن محمد الجزري (ت: ٨٢٢هـ)، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق: ياسين السواس، دار المأمون للتراث، دمشق.

- معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، عالم الكتب، بيروت.
- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٥م، دار البحوث العلمية، الكويت.
- المختصر في شواذ القرآن، لابن خالويه، نشر برحستراسر - المطبعة الرحمانية.
- مراحل تطور الدرس النحوي، د. عبد الله الخثران، ط ١٩٩٣ - دار المعرفة الجامعية.
- المسائل السفيرية في النحو لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١) تحقيق: د. حاتم الضامن - مؤسسة الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٣
- معاني القرآن للفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧هـ -) الطبعة الثانية ١٩٨٠م، عالم الكتب، بيروت.
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني، الحسن بن محمد (ت: ٥٠٢هـ) تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة - بيروت.
- المفصل في علم العربية، للزمخشري، وبذيله كتاب المفضل في شرح أبيات المفصل، لمحمد بدر الدين الحلبي، دار الجليل، بيروت.
- منهج الخليل في دراسة الدلالة القرآنية في كتاب العين - د. أحمد نصيف الجنابي (المعجمية العربية) الجمع العلمي العراقي ١٤١٢هـ ١٩٩٢م بغداد ص ١٦١-١٩٩
- النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الصباغ - دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.